تأملات

حول تحرير العلماء للقراءات المتواترة

تأليف

عبد الرازق علي إبراهيم موسى

المدرس في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية

وعضو اللجنة العلمية لمراجعة مصحف المدينة المنورة

بمجمع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز

لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة

أبو إياد الغرباوي

كتبه ونسقه وراجعه

أبو إياد الغرباوي

بسم الله الرحمن الرحيم

طبع هذا الكتاب بإذن وزارة الإعلام

فرع المدينة المنورة

أبو إياد الغرياوي

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

التحريرات: تعريفها ؛ نشأتها ؛ وأهميتها بالنسبة للقراءات

تمهيد

إن القرآن الكريم هم كلام الله عز وجل، الذي أنزله على رسولبه الأمين ﷺ ليكون المعجزة المستمرة على تعاقب الأزمان، التي تحدَّى بها الإنس والجانَّ، بأجمعهم وتكفَّل بحفظه من الخطإ والتحريف والتغيير، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩)، ولهذا فقد تم حفظه في صدور الصحابة في حياة الرسول ﷺ، كما تمت كتابته في اللخاف والعسب وغيرهما في حياته كذلك وبين يديه، فهو الكتاب الوحيد الذي لا يمكن لأحدٍ أن يغير حرفًا منه أو حركة أو يدَّعِي أنَّ فيه تحريف، أما غيره من الكتب والعلوم، فلم تحط بمثل هذه العناية الإلهية، لأنَّ الذي وضعها من البشر يخطئون ويصيبون، وما وضعوه من العلوم خاضع للبحث والتحقيق، لتصويب ما قد يقع فيه من أخطاء، ومن بين هذه العلوم علم القراءات[1]، فهو وإن كان متعلقًا بكلام الله إلا أنَّ قواعده - وإن كانت ثابتة بالرواية - من وضع البشر يخطئون سهوًا ويصيبون، فقد يثبت المؤلف رواية من غير طريقها أو يذكرها على أنها من زيادات القصيد تتميما للفائدة أو يخرج في نظمه عن طريقه الذي التزم به، وهذه فائدة علم التحرير، فهو ينبه على الأوجه الضعيفة ويبين سبب ضعفها، وينص على القراءات الممنوعة بسبب التركيب نتيجة لجمع القراءات في ختمة واحدة، فهو بمثابة التحقيق القائم على أسس علمية لأنَّ كلمة تحرير تعني الإتقان والتحقيق.

---

١ : هو علم يعرف به كيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله، (النجوم الطوالع، للمرغني).

وعلماء التحرير هم من جملة القراء المحققين، وملتزمون بقراءة من سبقهم من الشيوخ، ولكنَّ الله وفقهم للبحث فبحثوا وحققوا وحصروا الآيات القرآنية في جميع سور القرآن الكريم التي تحتاج إلى تحرير، فبينوا ما فيها من الأوجه الجائزة والممنوعة، وسنذكر بعض هؤلاء العلماء وكتبهم في ثنايا هذه الرسالة - إن شاء الله - (ص ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩).

والذي يَستَفيدُ مِن علمهم، ويقدِّر جهدَهم، هو مَن قرأَ القرآنَ مِن أوَّله إلى آخره، بمضمن الشاطبية والدرة أو الطيبة بتحريراتها على شيخٍ مسند، وحصل منه على إجازة بذلك.

أبو إياد الغرياوي

تعريف علم التحرير

التحرير في اللغة، يطلق على عدة معان منها: التقويم، والتدقيق، والإحكام، يقال: تحرير الكتاب وغيره؛ تقويمه، وحرر الوزن، دققه، وحرر الرمي إذا أحكمه.

واصطلاحا: هو ما قاله الشيخ محمد بن يالوشة التونسي[٢]: التحرير هو: إتقان الشيء، وإمعان النظر فيه من غير زيادة أو نقصان[٣]، ومعناه هنا: تنقيح القراءة وتهذيبها من أيِّ خطأ أو خلل كالتركيب مثلا ويقال له التلفيق.

وقال السخاوي[٤] في كتابه جمال القراء[٥]: إن خلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأ.

وقال القسطلاني[٦] **شارح البخاري في لطائفه:**

يجب على القارىء الاحتراز من التركيب في الطرق، وتمييز بعضها من بعض، وإلا وقع فيما لا يجوز، وقراءة ما لَم ينْزل[٧].

أبو إياد الغرياوي

---

٢ : هو محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن يالوشة الشريف التونسي، من علماء القراءات ومدرّسيها بجامع الزيتونة، ينحدر من أصل أندلسي، وأخذ التجويد والقراءات على الشيخ محمد البشير التواتي، من مؤلفاته: تحرير الكلام في وقف حمزة وهشام، الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة وغير ذلك، ينظر تراجم المؤلفين التونسيين (٥ / ١٤٥).

٣ : الفوائد المفهمة لابن يالوشة، ص ٦، طبعة دار الضياء.

٤ : هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي، مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والتفسير والأدب،، أصله من سخا (من قرى مصر) صنف زهاء مئتي كتاب أشهرها (الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع)، و(شرح ألفية العراقي)، و (المقاصد الحسنة)، و(القول البديع في أحكام الصلاة على الحبيب الشفيع). (من الأعلام للزركلي ٦/ ١٩٤).

٥ : قال ابن الجزرى عن هذا الكتاب: وهو غريب في بابه، جمع أنواعًا من الكتب المشتملة على ما يتعلق بالقراءات والتجويد والناسخ والمنسوخ والوقف والابتداء وغير ذلك، ينظر النشر في القراءات العشر (٢٤٨/١).

٦ : إتحاف فضلاء البشر (ص ١٩).

٧ : هو العلامة الحجة الحافظ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد أبي بكر أحمد القسطلاني المصري الشافعي الإمام، من مؤلفاته: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، العقود السنية في شرح المقدمة الجزرية، الكنز في وقف حمزة وهشام على الهمز. شرح الشاطبية. توفي عام (٩٢٣ هـ). ينظر الأعلام للزركلي (١/ ٢٣٢)، وإمتاع الفضلاء (٢/ ٤٢).

وقال الشيخ مصطفي الأزميري[٨]:

التركيب حرام في القرآن على سبيل الرواية، ومكروه كراهة تحريم على ما حققه أهل الدراية، فالتدقيق في القراءات وتقويمها والعمل على تمييز كل رواية على حدة من طرقها الصحيحة، وعدم خلطها برواية أخري، هو معنى التحرير وفائدته، وفيه محافظة على كلام الله من أن يتطرق إليه أي محرم أو معيب[٩].

أبو إياد الغرياوي

٨: مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الإزميري: عالم بالقراءات. من كتبه (عمدة العرفان في وجوه القرآن) وشرحه (بدائع البرهان) و(تحرير النشر) و(تقريب حصول المقاصد في تخريج ما في النشر من الفوائد) وفاته: ١١٥٦ هـ، ينظر الأعلام للزركلي (٧ / ٢٣٦).

٩ تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، (ص: ٩،١٠،١١).

نشأة علم التحريرات

يمكن القول بأن بداية التحريرات كانت في القرن الخامس الهجري، في عصر الحافظ الداني، وابن شريح[١٠]، ومكي القيسي[١١]، والأهوازي[١٢]، وأبي القاسم الهذلي[١٣]، وغيرهم حيث ظهر جمع القراءات في ختمة واحدة من حدود الأربعمائة...."

وكان عادة السلف إفراد كل قارئ بل وكُلِّ راوٍ بختمة حتى ينتهي الطالب من القراءات السبع، في فترة طويلة من الزمن.

ومن المعلوم أن الحق والصواب في اتباع السلف الصالح الذين تمسكوا بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، ولهذا توقف في الجمع بعض أئمة العلماء لمخالفة السلف، كما توقف كثيرا من أئمة التابعين وتابعيهم في نقط المصحف وشكله وكتب أعشاره وفواتح سوره ولكنهم اتفقوا عليه لما فيه من المصلحة العظيمة والخير للصغار والكبار.

أبو إياد الغرياوي

١٠: الإمام شيخ القراء، أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن شريح بن يوسف الرعيني، الإشبيلي، مصنف كتاب (الكافي). وأخذ القراءات عن أحمد بن محمد القنطري، وكان رأسا في القراءات، بصيرا بالنحو والصرف، فقيها كبير القدر، حجة، ثقة، توفي سنة ست وسبعين وأربع مائة، ينظر (سير أعلام النبلاء) ط الرسالة (١٨/ ٥٥٤).

١١: العلامة المقرئ أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن مختار القيسي، القيرواني، القرطبي، صاحب التصانيف. أخذ عن: ابن أبي زيد، وأبي الحسن القابسي. وتلا بمصر على: أبي عدي ابن الإمام، وأبي الطيب بن غلبون، وولده طاهر، وله ثمانون مصنفا، توفي: في المحرم سنة سبع وثلاثين وأربع مائة. ينظر سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٧/ ٥٩١).

١٢: الأهوازي أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد، كان رأسا في القراءات، معمرا، بعيد الصيت، صاحب حديث ورحلة وإكثار، وليس بالمتقن له، ولا المجود، بل هو حاطب ليل، ومع إمامته في القراءات، توفي سنة: ست وأربعين وأربعمائة. ينظر (سير أعلام النبلاء) ط الرسالة (١٨/ ١٣)، ميزان الاعتدال (١/ ٥١٣).

١٣: اسمه يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل القاسم الهذلي، المقرئ، الجوال، أحد من طوف الدنيا في طلب القراءات، قال في كتابه الكامل: فجملة من لقيت في هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخًا من آخر المغرب إلى باب فرغانة يمينا وشمالا وجبلا وبحرا، ولو علمت أحدا تقدم عليّ في هذه الطبقة في جميع بلاد الإسلام لقصدته، مات سنة ٤٦٥ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار (ص: ٢٣٩) غاية النهاية في طبقات القراء (٢ / ٤٠١).

فكذلك جمع القراءات استقر عليه العمل بشروطه لسبب، ولا زال العمل به مستمرًّا عند العلماء الذين تصدَّروا للإقراء إلى اليوم، والسبب هو كما ذكره صاحب الشهب الثواقب، وحاصله باختصار: أنَّ المتعلمين للقراءات في الأزمنة المتأخرة عن زمان السلف استصعبوا إفراد كل ختمة برواية من غير جمع رواية إلى أخرى كما كان عليه الصدر الأول، وشقَّ ذلك عليهم حتى كادوا يتركوا تعلم القراءات لذلك، لميل أنفسهم للراحة، وتقصير زمن العبادة، مع أنَّ تعلُّم القراءات فرض كفاية، لئلا ينقطع تواترها، كما نصَّ عليه غير واجدٍ من العلماء، فإذا قام به البعض سقط عن الكلِّ وإلا أثموا جميعًا.

فللسبب المذكور استنبط العلماء المقتدى بهم الجمع المذكور بشروطه واتفقوا عليه، فأقبل الناس شرقًا وغربًا على تعلُّم القراءات به لخفته وسهولته عليهم، ولولاه لترك الناس تعلم القراءات الذي هو فرض كفاية، كما أسلفنا، فيأثمون جميعًا بتركه[١٤].

فأسبابه سرعة التلقى، والانفراد، وقصور الهمم، وانتشار القرآن، ولا يسمح بجمع القراءات إلا فى حال التلقى فقط بشروطه

فلو اشتملت الآية على قراءات مختلفة، فعلى الطالب أن يقرأ كل قراءة على حدة بشرط ألا يختل المعنى، ولا يتغير الإعراب، وأن يمنع التركيب، وهو التلفيق فلا يركب قراءة على أخري بأن يقرأ صدر الآية لأحد القراء وعجزها لواحد آخر كمن يقرأ لابن كثير بنصب (آدم)، ولأبي عمرو بنصب (كلمات) في رواية واحدة في قوله تعالي ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: ٣٧) فمثل هذا مجمع على حرمته بالنسبة للقراء كما أفتى به أبو عمرو ابن

١٤: انظر تحفة المقرئين في بيان حكم القراءات، للعلامة إبراهيم بن أحمد المارغني، على هامش النجوم الطوالع (ص ٢١٢).

الصلاح[١٥]، وشيخ الإسلام ابن تيمية غير أنهم لم يكونوا يسمحون بذلك إلا لمن تأهل للجمع[١٦] ولذلك قال الحافظ في طيبته[١٧]:

وَقَدْ جَرَى مِنْ عَادَةِ الأَئِمَّهْ ... إِفْرَادُ كُلِّ قَارِىءٍ بِخَتْمَهْ

حَتَّى يُؤَهَّلُوا لِجَمْعِ الْجَمْعِ ... بِالْعَشْرِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ بِالسَّبْعِ

وتلقى الناس الجمع بالقبول، وقرأ به العلماء وغيرهم، لا نعلم أحد كرهه، وبعد أن استقر العمل بجمع القراءات فى ختمة واحدة فى حال التلقى، تشعبت الطرق، وكثرة الأوجه، فاحتاج الأمر إلى تنظيم هذه القراءات، والتنبيه على عدم التركيب فيها، لأن من شروط الجمع عدم التركيب في القراءة الواحدة وتميز بعضها عن بعض، وإلا وقع فى ما لا يجوز وقراءة ما لم ينزل[١٨].

وهذه هى مهمة المحررين كما قلنا، وهم الذين ألفوا في التحريرات وصنفوا فيها نظما ونثرا، فقاموا بحصر الآيات القرآنية في القرآن الكريم التي تحتاج إلى تحرير وبينوا ما فيها من الأوجه الجائزة والممنوعة، كالأزميرى فى بدائعه، والمنصوري، والسيد هاشم، والمتولى في روضه، وغيرهم من العلماء الذين كانوا يراعون النشر مع أصوله، ويردون كل خلاف إلى أصله، جزئية جزئية، لأن كتاب النشر هو أول كتاب جمع فيه المحقق الحافظ ابن الجزرى القراءات العشر المتواترة في كتاب واحد.

١٥: عثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين) ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصري الشهرزوري الكردي الشرخاني، أبو عمرو، تقي الدين، المعروف بابن الصلاح: أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسم الرجال. ولد في شرخان (قرب شهرزور) وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان، فبيت المقدس حيث ولي التدريس في الصلاحية. وانتقل إلى دمشق، فولاه الملك الأشرف تدريس دار الحديث، وتوفي فيها. له كتاب " معرفة أنواع علم الحديث " يعرف بمقدمة ابن الصلاح، و " الامالي " توفي سنة ٦٤٣ هـ، ينظر: الأعلام للزركلي (٤ / ٢٠٧).

١٦: تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، (ص ١١).

١٧: متن «طيبة النشر» في القراءات العشر (ص: ٦١).

١٨ : غيث النفع (ص ٦٧) والقسطلانى فى لطائفه كما سبق.

فسبر غور سبعة وخمسين كتابًا في القراءات المتواترة فيه إسنادًا ومتنًا، مع إضافة ستة شروح للشاطبية، فتحرر له من الطرق نحو ألف طريق، يقول الحافظ:

(هِيَ أَصَحُّ مَا يُوجَدُ الْيَوْمَ فِي الدُّنْيَا وَأَعْلَاهُ، ولَمْ نَذْكُرْ فِيهَا إِلَّا مَنْ ثَبَتَ عِنْدَنَا، أَوْ عِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَنَا مِنْ أَئِمَّتِنَا عَدَالَتُهُ، وَتَحَقَّقَ لُقِيُّهُ لِمَنْ أَخَذَ عَنْهُ وَصَحَّتْ مُعَاصَرَتُهُ، وَهَذَا الْتِزَامٌ لَمْ يَقَعْ لِغَيْرِنَا مِمَّنْ أَلَّفَ فِي هَذَا الْعِلْمِ)[١٩].

أقول: حِرْصُ ابن الجزري على تحقق اللُّقِيِّ بَيْنَ الشيخ وتلميذه وليس إِمْكَانُها كما عند البخاري في صحيحه، يدلُّ على صحة ما نقله من القراءات، فرغم تحوط أهل الحديث الشديد إلا أنَّ ابن الجزري كان أكثر احتياطًا، ولا غرو في ذلك فإنه الرواية عن الله عز وجل، وتلك نعمة من الله للقراء، ثم يبين لنا الحافظ فائدة هذا العمل العظيم بقوله:

((وفائدة ما عيَّنَّاهُ وفصَّلْنَاهُ مِنَ الطُّرق، وذكرْنَاهُ منَ الكُتُبِ، هُو عدم التركيب - يعني التلفيق - فإنها إذا مُيِّزَتْ وَبُنِّيَتِ ارتفع ذلك)).

وبهذا يظهر أن التركيب - الذي يقال له التلفيق - ممنوع في القراءة كما مُنِعَ في الحديث الشريف، واللذين بينوا وميزوا كما طلب الحافظ ابن الجزري هم المحررون، وهم يعملون على تمييز القراءة، وبيان طُرُقِها، وتحديد كتبها التي تعتبر مصادر القراءات من واقع النشر وأصوله كما طلب إمام الفن.

---

١٩ : النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى، (ص: ١٥٨).

المراد بطرق القراءات وسبب تعددها

أما المراد بطرق القراءات، فهو كما قاله العلماء: كل ما ينسب للآخذ عن الراوي فهو طريق، ومعناه: أن كل إمام من القراء العشرة عنهم رواة وعن الرواة طرق، فنافع المدني مثلا إمامٌ روى عنه ورش، وأخذ عنه الأزرق، فكلمة طريق تعني الأزرق، ومن أخذ عنه وإن سفل، ولهذه الطرق كتب محدودة، أخذوا قراءاتهم منها، ذكرها ابن الجزري في النشر، وكل من القراء والرواة والطرق والكتب المؤلفة في القراءات هي القنوات التي وصلت إلينا منها هذه القراءات المتواترة التي هي أبعاض القرآن وأجزاؤه، وقد ثبت القرآن كله بأبعاضه وأجزائه متواترا[٢٠] فمثلا قراءة حذف الألف في لفظ (ملك) في سورة الفاتحة وقراءة إثباتها فيه، كلتاهما متواترة، ووصلت إلينا من هذه الطرق، وأيضا قراءة حفص مثل غيرها في التواتر.

ونذكر بعضا من هذه الكتب التي يتصل بها الطريق ويأخذ منها، مثل: التيسير[٢١] والشاطبية[٢٢] والهداية[٢٣] والكافي[٢٤] والغاية[٢٥] والكامل[٢٦]

٢٠: تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، (ص: ١٣).

٢١: كتاب التيسير للإمام الحافظ الكبير أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، وتوفي منتصف شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة بدانية من الأندلس، ينظر النشر في القراءات العشر (١ / ٥٨).

٢٢: وهي القصيدة اللامية المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني من نظم الإمام العلامة ولي الله أبي القاسم القاسم بن فيره بن أحمد الرعيني الأندلسي الشاطبي الضرير، وتوفي في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة.ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٦١).

٢٣: للشيخ الإمام المقرئ المفسر الأستاذ أحمد بن عمار أبي العباس المهدوي، وتوفي فيما قاله الحافظ الذهبي بعد الثلاثين وأربعمائة. ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٦٩).

٢٤: للإمام الأستاذ عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعيني الأشبيلي، وتوفي في شوال من سنة ست وسبعين وأربعمائة بأشبيلية من الأندلس.ينظر النشر في القراءات العشر (١ / ٦٧).

٢٥: تأليف الأستاذ الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، ثم النيسابوري، وتوفي بها في شوال سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة.ينظر النشر في القراءات العشر (١ / ٨٩).

٢٦: في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها تأليف الإمام الأستاذ الناقل أبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل الهذلي المغربي نزيل نيسابور، توفي بها سنة خمس وستين وأربعمائة.(النشر في القراءات العشر ١ / ٩١).

أبو إياد الجزائري

والمستنير[٢٧] والتلخيص[٢٨] والمبهج[٢٩] والتجريد[٣٠] والكفاية[٣١] إلى آخر ما ذكره الحافظ ابن الجزري[٣٢] في النشر، والمتولي في الروض النضر، والتي هي مصادر القراءات التي يأخذ منها القراء بالإسناد المتصل بها".

"**وأما سبب تعدد هذه الطرق**، فقد أجاب عنه العلامة الشيخ علي محمد الضباع في ردّه على نفس السؤال من الشيخ إبراهيم شحاته السمنودي، حيث قال: لما اجتمع رأي أهل الأمصار على اختيار القراء العشرة المشهورين، وأخذوا في تلقي قراءاتهم طبقة بعد طبقة، إلى أن دونوها بالتأليف.

ولما كان من واجب كل مؤلف أن ينسب كل قراءة إلى صاحبها مع تعيين ناقليها عنه طبقة بعد طبقة تحقيقا لصحة سندها وعلوه وللأمن من الوقوع فى التركيب، فبتعيين الناقلين تعددت فروعهم إلى كل مؤلف وبتكرار الفروع فى التآليف تعددت الطرق حتى بلغت على ما فى الكتب التى آل الأمر فى أخذ القراءات منها فى العصور الوسطى (وهى تسعون كتابا ذكرها ابن الجزرى فى نشره) زهاء عشرة آلاف طريق.

أقول: هذا قبل أن يؤلف ابن الجزرى كتابه النشر ثم قال الضباع:

٢٧: في القراءات العشر تأليف الإمام الأستاذ أبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي، وتوفي بها سنة ست وتسعين وأربعمائة.ينظر: النشر في القراءات العشر (١ / ٨٢).

٢٨: في القراءات الثمان للإمام الأستاذ أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن محمد الطبري الشافعي شيخ أهل مكة، وتوفي بها سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. ينظر: النشر في القراءات العشر (١ / ٧٧).

٢٩: في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصن والأعمش واختيار خلف واليزيدي تأليف الإمام الكبير الثقة الأستاذ أبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المعروف بسبط الخياط البغدادي، وتوفي بها في ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين وخمسمائة. ينظر النشر في القراءات العشر (١/ ٨٣).

٣٠: تأليف الإمام الأستاذ أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف الصقلي المعروف بابن الفحام شيخ الإسكندرية، وتوفي بها سنة ست عشرة وخمسمائة، ينظر: النشر في القراءات العشر (١ / ٧٥).

٣١: تأليف الإمام سبط الخياط المذكور في القراءات الست التي قرأها الشيخ الثقة أبو القاسم هبة الله بن أحمد بن عمر بن الطبر الحريري البغدادي، وتوفي بها سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة.ينظر: النشر في القراءات العشر (١ / ٨٥).

٣٢: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ) ينظر النشر في القراءات العشر.

أبو إياد الغرياوي

ولما ألف الإمام ابن الجزرى كتابه المذكور اقتصر فيه على الفروع التى علا سندها وأكثر المؤلفون من ذكرها فجمع فيه منها ألف طريق من سبعة وثلاثين كتابا وذكر معها أيضا مختارات لم يسبق تدوينها وصح سندها وتوفرت شروطها.

فائدة: طُرُقَ الشاطبيةِ والدرةِ لا تزيدُ عنْ واحدٍ وعشرين طريقًا لأنَّ لكلِّ راوٍ طريقًا واحدًا ما عدا إدريس عن خلف في اختياره فله طريقان في الدرة، ولذلك كانت تحريراتها سهلة وخفيفة.

أما طرق الطيبة فهى كما سبق زُهَاءَ أَلْفِ طريقٍ لأَنَّ لكلِّ راوٍ منَ الرُّوَاة العشرين طريقين وكل طريق من طريقين الخ، يقول ابن الجزرى:

باثنين فى اثنين وإلا أربع ... فهى زها ألف طريق تجمع

ولذلك كانت تحريراتُها صعبةً وطويلةً، فبذل المحررون جهدهم وحصروا الآيات القرآنية وبينُوا ما فيها منَ الأوجه الممنوعة والجائزة من خلال هذه الطرق في تصانيفهم، فجزاهم الله خيرا.

فائدة أخرى:

طريق الشاطبية والدرة الإحدى والعشرين المذكورة آنفًا، هى جزء من طريق الطيبة، لأن الحافظ ابن الجزرى أخذها وزاد عليها طرقا بلغت زهاء ألف طريق ، فكل ما زاده ابن الجزرى من الطرق خاص بالطيبة، ولا علاقة له بالشاطبية والدرة، أما طرق الشاطبية والدرة التى ذكرها ابن الجزرى فى الطيبة، فالقراءة بها لا تتغير سواء كانت القراءة من طريقى الشاطبية والدرة أو من طريق الطيبة.

ويمكن القول بأن القراءات الموجودة في الشاطبية والدرة يصح أن يقرأ من طريق الطيبة ولا عكس إلا أربع كلمات في الدرة وليست في الطيبة وهي لابن وردان[٣٣] بخلف عنه، وتوضيحًا لهذه المسألة أقول:

ورش مثلا، راو عن نافع[٣٤]، له في الشاطبية طريق وهو الأزرق، وله في الطيبة طريقان: الأزرق، والأصبهاني[٣٥] الذي زاده ابن الجزري على طريق الشاطبية، فإذا قرأت للأزرق من طريق الطيبة بمصادر الشاطبية فكأنك تقرأ له من طريق الشاطبية، أما إذا قرأت لورش من طريق الأصبهاني فلا يجوز لك أن تقول إنه من طريق الشاطبية، لأنه مذكور في الطيبة فقط.

مثال آخر:

إدريس راو عن خلف فى اختياره فى الدرة والطيبة، وهو الراوى الوحيد الذى له طريقان فى الدرة، هما المطوعى والقطيعى، وزاد ابن الجزرى عليهما طريقين آخرين فى الطيبة هما: الشطى وابن بويان، فأصبح له أربع طرق فى الطيبة، فإذا قرأت لإدريس من طريق الشطى أو ابن بويان كانت القراءة بمضمن الطيبة فقط بخلاف ما إذا قرأتَ له من طريقى المطوعى والقطيعى، فإن القراءة تكون واحدة سواء أكنت تقرأ من طريق الدرة أم الطيبة، حتى إن بعض شيوخ الإقراء يعطى لمن يقرأ الطيبة عليه إجازة بمضمن الشاطبية والدرة إذا تأكد له أن الطالب يتقن حفظ متن الدرة والحرز من غير أن يعيد القراءة بهما عليه لعلمه أنه قرأ نفس القراءات ضمن الطيبة، والله أعلم.

٣٣: هو عيسى بن وردان المدني كنيته بو الحارث، كان مقرئا رأسًا في القرآة، ضابطا لها، محققاً فيها، من قدماء أصحاب نافع، قال الداني: هو من جلة أصحاب نافع وقدماهم، وقد شاركه في الإسناد، وهو إمام مقرى حاذق، وراو محقق ضابط، توفي سنة ستين ومائة، ينظر النجوم الزاهرة في تراجم القراءة الأربعة عشر ورواتهم وطريقهم، (ص٢٦).

٣٤: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رويم المدني أحد الأئمة السبعة والاعلام، ثقة صالح أصله من أصفهان، قال الزركلي: أقرأ الناس نيفا وسبعون سنة، توفي بالمدينة المنورة تسع وستين ومائة، ينظر النجوم الزاهرة، (ص ٨ / ٩).

٣٥: كان إماما في رواية ورش ضابطا لها مع الثقة والعدالة، رحل فيها وقرأ على أصحاب ورش وأصحاب أصحابه، قال الحافظ أبو عمرو الداني: هو إمام عصره في قراءة (نافع) رواية ورش عنه لم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه، ينظر النجوم الزاهرة في تراجم القراءة الأربعة عشر ورواتهم وطريقهم، (ص٢٦).

فائدة فيما يتعلق بطرق القراء العشرة في كتب التفسير وغيرها

سألني بعض الطلاب في الدراسات العُليا شعبة التفسير: هل كل ما ينسب للقراء السبعة أو العشرة في كتب التفسير أو النحو أو اللغة متواتر ؟

فالجواب عن ذلك: ليس كل ما يراه القارئ في كتب التفسير أو اللغة أو النحو من قراءات منسوبة إلى واحد من هؤلاء القراء السبعة أو العشرة متواترًا إلا إذا كان مذكورًا في كتاب النشر أو الشاطبية أو الدرة فقط، وما عدا ذلك فليس بمتواتر، ولا يقال له قراءة سبعية أو عشرية، لانقطاع سندها عنهم.

وبيان ذلك: أن كلَّ إمام من القراء العشرة تلقى عليه عددٌ كثيرٌ من الرواة، ثم تلقى عن هؤلاء الرواة خلق كثيرون، وهكذا إلى زمن التأليف في القراءات، فذكر كلُّ واحدٍ من القراء المصنفين في القراءات ما وصل إليه بالإسناد المتصل.

ثمَّ ظهرت طبقة رأتِ التشعب في الإسناد قد زادَ، واتسع الخرق، وقلّ الضبط، فقاموا باختيار راويين فقط عن كلِّ إمام، بنفس الطريقة التي تم بها اختيار القراء العشرة، وهي: (الشهرة، والتفرغ للإقراء، والأمانة في العلم والدين)، كما اختاروا عن أولئك الرواة طرقًا محدودة، بنفس الشروط، وأهملوا ما عداها، فشاء الله - عز وجلَّ - أن تتصل أسانيد القراءات من طريق رواة بعينهم دون غيرهم، وربما يكون في المتروك من هو أضبط منهم وأوثق، فعلى سبيل المثال: لو نظرنا إلى قراءة أبي عمر البصري الذي يقرأ بقراءته أهل الشام ومصر وغيرهما، لوجدنا اشتهرت عند المتأخرين من روايتي رجلين هما الدوري والسوسي فقط، كلاهما عن اليزيدي عن أبي عمرو ، كما هو مبين في الجداول السابقة.

ولو حصرنا القراء الذين نقلوا القراءة عن أبي عمرو لوجدنا أن عددهم سبعة وثلاثون راويًا، ذكر منهم ابن الجزري في (النشر) سبعة عشر راويًا، وذكرهم جميعا في (غاية النهاية) في ترجمة أبي عمرو.

فكل ما رواه هؤلاء الرجال عن أبي عمرو من غير ما رواه اليزيدي، لا يقرأ به اليوم ، لانقطاع أسانيد هذه الروايات بأسرها.

وهكذا يُقال عن يحي اليزيدي، فقد روى القراءة عنه ستة وعشرون رجلا سماهم ابن الجزري في ترجمة اليزيدي، ولكن لم يشتهر من رواية هؤلاء إلا روايتي الدوري والسوسي فقط، وانقطعت أسانيد الباقين، وربما فيهم مَن هو أضبط منهما وأوثق.

فكل ما رواه هؤلاء الرجال عن اليزيدي بخلاف ما رواه الدوري والسوسي لا يقرأ به اليوم.

وهكذا يقال عن الدوري والسوسي، فقد ذكر المصنفون لهما طرقا كثيرة لم يبق منها إلى زماننا هذا عن باقي الأئمة العشرة، ولا يقال عن شيء من قراءاتهم إنها متواترة، إلا إذا كان منصوصًا عليه في الكتب الثلاثة المشهورة، وهي: طيبة النشر، وحرز الأماني، والدرة لابن الجزري.

فقد تكون هذه القراءة المنسوبة إليهم في كتب التفسير أو غيرها منقطعة الإسناد وهو أحد الأركان التي يجب أن تتوفر في القراءة المتواترة، وهي التي ذكرها ابن الجزري في الطيبة بقوله:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ ... وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي

وَصَحَّ إِسْنَاداً هُوَ الْقُرْآنُ ... فَهَذِهِ الثَّلاثَةُ الْأَرْكَانُ

وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتِ ... شُذُوذَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبعَةِ

والله أعلم

أبو إياد الجزولي

التحريرات ليست اختيارات للمصنفين فيها

لقد عرفنا مما سبق أنَّ مهمة المحررين هي تميز الطرق وترتيب الروايات بحيث لا يحصل تركيب قراءة على أخرى لأن هذا يؤدي إلى القراءة بالشاذِّ أو بما لم ينزل، وهذا غير مقبول عند الله عز وجل.

لكن هناك واحد من العلماء البارزين - يرحمه الله - قال في بحثٍ له مطبوع بعد أن ذكر تواتر القراءات العشر والإجماع عليها بدون منازع والعمل بها في جميع أنحاء العالم الإسلامي، قال: (وهي مجموع اختيارات اختار كل قارئ ما راق له في نظره واستحسنه من قراءة شيوخه، ولم يلتزم بقراءة شيخٍ معينٍ..... إلخ)، ثم قاس عليها التحريرات، وقال: (إذا كانت القراءات نفسها مجموع اختيارات ... إلخ)، كانت التحريرات كذلك مجموع اختيارات للمصنفين في هذا الفن، ولا يكلف أي إنسان بالتزام هذه الوجوه التي ألزموا بها أنفسهم.

أقول:

هذا قياس غير صحيحٍ، لأن القراء العشر أجمع الناس على ما اختاروه، وكان كل واحدٍ منهم يختار القراءة التي صحت روايتها عنده، ويترك غيرها وإن صحت عند غيره.

وأما عمل المحررين فلا يسمى اختيارات، وإنما يعتبر تحقيقاعلميًّا مبنيًّا على مقابلة ما في النشر مع أصوله التي ذكرها الحافظ جزئية جزئية، وتنظيمًا للقراءات عند تلقي الطالب القرآن بالقراءات في ختمة واحدةٍ منعًا للتركيب والتلفيق، ويمكن القول بأن عملهم هذا يشبه ما فعله علماء الرواية في الحديث، فجزاهم الله خيرًا.

فظهر من هذا أن التحريرات ليست اختيارات للمصنفين فيها، وأن قياس التحريرات التي معناها التحقيق وعدم التركيب، على اختيارات القراء قياس فاسد لعدم وجود علة جامعة بين المقيس والمقيس عليه.

أبو إياد الفرجاوي

ويجدر بنا في هذا المقام أن نبين بالتفصيل أن اختيار القراء للقراءات ليس باستحسان منهم لِمَا راق في نظرهم - حاشاهم الله من ذلك - فقد أجمعوا على منعه وحرمته، ولكي نثبت ذلك بمزيدٍ من الإيضاح يحتاج الأمر إلى أن نبين حقيقة الاختيار، ثم نذكر نبذة سريعة عن قراءات القرآن منذ نشأتها حتى اليوم.

نبدأ بالعهد النبوي، ثم بعهد الصحابة من بعده قبل كتابة المصاحف العثمانية وبعدها، واختيار القراء العشر وسببه، وهل القراءات التى تنسب إليهم متواترة أى آحادية لنتعرف من خلال ذلك كله على سبب تعدد القراءات وأن هذا التعدد ليس باختيار من القراء ؛ فنقول وبالله التوفيق:

أبو إياد الغرياوي

تعريف الاختيار:

الاختيار في القراءات هو: اختيار بعض المرويّ دون بعض عند الإقراء والتلقي لأنّ كلّ قارئ من الأئمة وغيرهم، يأخذ الأحرف القرآنية من عدد من الشيوخ ويحاول قدر جهده أن يتلقى على أكبر عدد منهم، فصاروا يجوبون الأقطار بحثاً عن النقلة الضابطين لكتاب الله يأخذون عنهم، ويتلقّون منهم ولكن القارئ إذا أراد أن يقرئ غيره من الطلاب فإنّه لا يُقرئه بكلّ ما سمع، بل هو يختار من مسموعاته فيُقرئ به ويترك بعضاً آخر فلا يُقرئ به.

والسبب في ذلك: أنه يراعي أولا الترجيح بين الروايات، واختيار أشهرها وأكثرها رواة، ويتجنب ما شذ به واحد، كل ذلك حسب علمه في ذلك، وما بلغه، وبلغ أهل مصره، فهذا نافع المدني يقول: قرأت على سبعين من التابعين فما اتفق عليه اثنان أخذته، وما شذ فيه واحد تركته يريد - والله أعلم - مما خالف خطَّ المصحف.

والسبب الثاني: التخفيف على التلاميذ، واختيار ما يناسب بعضهم دون بعض، أو حسبما يقرأ به أهل بلد التلميذ، فهذا ورش عن نافع لَم يوافق أحد من الرواة عن نافع راوية ورش عنه، وذلك لأن ورشًا قرأ عليه بِما تعلم فِي بلده أي بلد ورش فوافق ذلك رواية قراها نافع عن بعض أئمته فتركه على ذلك.

ومن هنا يظهر لنا: أنه لا دخل للرأي أو للقياس في القراءات[٣٦]، فإذا وجدنا أحد يقول، هذا اختيار فلان فلا نفسر هذا بأنه استحسان منه أو تدخل من القراء بقياس قراءة على قراءة أخري حاشاهم الله من ذلك فقد أجمعوا على منعه وحرمته، فهذا أبو عمرو البصري أحد القراء السبعة المشهورين، يقول

٣٦: بل قرر ذلك الشاطبي في قوله في الحرز : وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءة مَدْخَلٌ ... فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضاَ مُتَكَفِّلَا

الأصمعي راويا عنه: سمعت أبا عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ، لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا[٣٧].

القراءات فى العهد النبوى

من المعلوم أن القِراءات التي يُقرأ بِها اليوم وصحت رواياتها عَن الأئمة؛ إنما هي جُزءٌ مِن الأحرف السَّبعة التي نَزَل بها القُرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف العثمانى.

والأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة فى عهد النبي ﷺ، وإنما كان ذلك جائزًا لهم مُرَخَّصًا فيه، وقد جعل إليهم الاختيار في أي حرف اختاروه.

لقوله ﷺ: (إنَّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤا بما شئتم)، وفي رواية عن علي رضي الله عنه: (اقرءوا كما علمتم) فكانوا يقرءون بما تعلموا، ولا ينكر أحد على أحدٍ قراءته.

وقد أباح النبي ﷺ بأمر الله عز وجل لِكُلِّ قبيلة أن تقرأ بلغتها وما درجت عليه، فالأسدي يقرأ (تِعلمون) بكسر التاء؛ لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها هو وقبيلته، والهذلي يقرأ (عتى حين) يريد (حتى حين) لأنه هكذا يلفظ بها.

والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، وهكذا.

ولو أمروا بأن يترك كُلُّ واحدٍ لغته بعد أن تعود عليها في مراحل حياته لشق عليهم ذلك، ولعجزوا عن الاتيان بغيرها، فأراد الله بلطفه ورحمته التخفيف عليهم والرفق بهم، فجعل لهم متَّسعًا في اللغات ومتصرفًا في الحركات.

ويستفاد من هذا أنَّ قراءات القرآن متعددة في عهد النبي ﷺ ولكن الكل ملتزمٌ بما تلقاه عن شيخه كأُبيِّ بن كعب رضي الله عنه قرأ على النبي ﷺ وأقرأ ابن عبَّاس

٣٧: تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، (ص٢٦).

وأبا هريرة وغيرهما، وكذلك زيد بن ثابت ﷺ.وكان للنبي بضع وعشرون كاتبًا يكتبون ما ينزل من القرآن في حينه وبعضهم كان يلاومه ملازمة تامة لا لشيء سوى كتابة القرآن؛ كزيد بن ثابت، وكان يقرئ من يحضر مجلسه من أصحابه ما نزل في حينه، ويخُصُّ كلَّ واحدٍ منهم بقراءة متميِّزةٍ عن غيره من الصحابة والتَّابعين.

تنبيهٌ:

قلنا: (إنَّ القراءات لم تكن واجبة في عهد النبي ﷺ)، فليس معنى هذا أنها واجبة بعد عهده ﷺ، وإنَّما تعلُّمُها فرض كفايةٍ إذا قام به البعض سقط عن الكلِّ، وإذا امتنعوا جميعًا أثموا، وإن لم يكن من يصلح له إلَّا واحد تعيَّن عليه.

أبو إياد الغرياوي

القراءات في عهد الصحابة وقبل المصاحف العثمانية

من المعلوم أنَّ الصحف الَّتي كتبت في زمن أبي بكرٍ ﷺ كانت عند محتوية على جميع الأحرف السبعة وعلى لغة قريش وغيرها، ولمَّا توفِّي النَّبيُّ ﷺ خرج جماعةٌ من الصَّحابة في أيَّام أبي بكرٍ وعمرَ إلى ما افتُتِحَ من الأمصار ليعلِّموا الناس القرآن والدِّين، فعلَّم كلُّ واحدٍ منهم أهل مصره على ما كان يقرأ في عهد النبي ﷺ، فاختلفت قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصَّحابة الَّذين علموهم، ولمَّا كثُر الخلاف وكاد المسلمون يكفِّر بعضهم بعضًا اجتمع الصَّحابة للعمل على تضييق هوَّة الخلاف بين القراء، فاتفقوا وأجمعوا رأيهم - وهم وعصومون من أن يجتمعوا على ضلالة - فاتفقوا على أن يجتمع المسلمون على حرف واحدٍ ، وذلك بكتابة المصاحف العثمانية على لغة قريش، وما ثبت في العرضة الأخيرة، وما صحَّ عن النَّبي ﷺ، وسلَّم واستفاض، دون ما كان بطريق الشُّذُوذ والآحاد من زيادة ونقص ووجهوا بهذه المصاحف إلى الأمصار فأجمع الناسُ عليها.

يُستفاد من هذا:

أنَّ القراءات في عهد الصحابة قبل كتابة المصاحف العثمانية كانت متعددةً، وبين القراء اختلاف، وسببه اختلاف قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصَّحابة الذين علَّموهم ونقلوا عنهم وليس باختيار منهم.

أبو إياد الجرداوي

القراءة بعد كتابة المصاحف

لمَّا كُتبتِ المصاحفُ العثمانيةُ وَوُزِّعَتْ وَطلب من المسلمين أن لا تخالف قراءتهم رسمَ هذه المصاحف، قرأ أهلُ كلِّ مِصرٍ مُصْحَفَهُم على ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم مما يوافق خط المصحف الذي أُرْسِلَ إليهم، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها مما يخالف الخط، وهذا الترك كان بِأَمْرِ أمير المؤمنين عثمان ﷺ وليس باختيارٍ منَ القراء، ونقل ذلك الآخر عن الأَوَّل في كلِّ مصرٍ، فاختلف النقل لذلك حتى وصل إلى هؤلاء الأئمة المشهورين على ذلك.

ومن المعلوم أنَّ الغرضَ من كتابة المصاحف في عهد أبي بكرٍ ﷺ يختلف عنه في كتابة عثمان ﷺ.

فغرض أبي بكرٍ: جمع القرآن خوفًا من ضياعه.

وأمَّا غرض عثمان: فهو جمع المسلمين على القراءات الثابتة عن النبي ﷺ التي توافق الخط العثماني، وإلغاء ما ليس كذلك، وذلك بعد مُضِيِّ فترةٍ من الزمن، وزالت الضرورة عن العرب وانطلقت ألسنتهم بالقرآن، وسهُل عليهم جميعًا أن يقرؤوه بوجوهه كلَّها رضي الله عن الصحابة أجمعين.

يستفاد من هذا:

أنَّ التَّعدُّد والاختلاف بين القراء مستمر بين أهل الأمصار، ولكنِ الكلُّ ملتزم بقراءة ما تلقَّاه من شيوخه مما يوافق خط المصحف العثماني، واختلفت رواية القراء فيما نقلوا على حسب اختلاف أهل الأمصار لم يخرج واحدٌ منهم عن خط المصحف فيما نقل، واختلفت قراءة من نقل عنهم لذلك، واحتاج كلُّ واحدٍ من هؤلاء أن يأخذ مما قرأ ويترك، وفقًا لخط المصحف، فيقرأ على عددٍ من الشيوخ ويختار من هذه القراءات القراءة التي تواترت عنده وثبتت روايتها، ويترك ما عداها، ولذا لم يعب أحدٌ منهم على غيره قراءته لجواز أن تكون مستوفية لشروطها عند غيره ولم تتوفر عنده.

قراءة الأئمة المشهورين

فهذا نافع المدني يقول: (قرأتُ على سبعين منَ التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شذَّ فيه واحدٌ تركتُهُ).

يريدُ - والله أعلم - ممَّا خالف خط المصحف.

وكذلك الكسائيُّ قرأ على حمزة وغيره.

وأبو عمروٍ قرأ على ابنِ كثيرٍ وغيره.

وبين القارئ والمقرئ خلافٌ في بعض القراءات.

قال السَّخاوي: [وقد تواتر الخبر عند قوم دون قوم، وقد أنكر أبو عمرو قراءة الفتح في الذال في قوله تعالى: ﴿لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ، وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ﴾ (الفجر: ٢٥ - ٢٦)، لأنها لم تبلغه على وجه التواتر، وهذا كان من شأنهم جميعًا.

وفي الوقت نفسه هي - أي قراءة الفتح في الذال - قراءةٌ متواترةٌ عند الإمام الكسائي، قرأ بها، وأقرأ بها، وهو واحدٌ من الأئمة السبعة].

انتهى ملخَّصًا من منجد المقرئين.

أبو إياد الجباوي

اختيار القراء العشرة وسببه

لمَّ وجَّه عُثمان ﷺ المصاحف إلى الأمصار، وأجمع الناسُ عليها وعملوا بما يوافق رسمها بعد ذلك كثر الاختلاف فيما يحتمله الرسم العثماني.

وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا تحلُّ تلاوته .

فلمَّا وقع ذلك رأى المسلمون أن يجمعوا الناس على قراءات أئمة ثقات، ووضعوا شروطًا معينة تتوفر فيهم؛ منها: أن يكونوا مشهورين بالثقة والأمانة، ولم تخرج قراءتهم عن خط المصحف، ولم يختلف على قراءته اثنان ، إلى آخر الشروط.

فاختاروا من كُلِّ مِصرٍ وُجِّه إليه مصحفٌ إمامًا تتوفر فيه هذه الشُّروطُ وبناءً عليه تمَّ اختيار هؤلاء الأئمة العشرة، واصطلحوا على أن تُنسب[٣٨] إليهم القراءة نسبة مجازيةً، نسبة دوامٍ وملازمةٍ لا نسبة اختراعٍ وابتداعٍ، وقد كان هؤلاء يقرءون القرآن من الصَّحابة والتَّابعين، لكن هؤلاء فرغوا لهذا الشَّأن، وعُيِّنوا له، وكثُر تلاميذهم واشتغالهم بضبط الحروف، وهؤلاء القراء يسندون[٣٩] قراءتهم في الأكثرِ إلى أُبيِّ بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما رضي الله عنهم عن النبي ﷺ، فلو كان الاختيار من عند أنفسهم، فكيف يصل سندهم بهؤلاء الصحابة، ثم بالنبي ﷺ؟!.

---

٣٨ : منجد المقرئين (ص ٢٣).

٣٩ : الإبانة (ص ٧٧).

القراءات العشر ليست آحاد

سألني بعض الطلاب عن القراءة التي تنسب إلى واحدٍ من القراء هل تعتبر آحادية قياسًا على أحاديث الآحاد؟

فأجبته بما أجاب به الحافظ ابن الجزري على مَن قال ذلك حيث قال:

خفي على من قال ذلك أنَّ القراءة نسبت إلى ذلك الإمام اصطلاحا فقط، وإلَّا فكلُّ أهل بلدة كانوا يقرؤنها، أخذوها أمما عن أمم، ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلده لم يوافقه على ذلك أحد بل كانوا يجتنبونها ويأمرون باجتنابها.

قال الحافظ - بعد نقل ما سبق عن شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب بيبرود الشافعي - : قلت -أي ابن الجزري-:

ومما يدل على هذا ما قال ابن مجاهد قال لي قنبل قال لي القواس في سنة سبع وثلاثين ومائتين: الق هذا الرجل -يعني البزي- فقل له: هذا الحرف ليس من قراءتنا يعني ﴿وما هو بميت﴾ [إبراهيم: ١٧] مخففا، وإنما يخفف مِنَ [الميت] مَن قد مات، ومَن لم يمت فهو مشدد، فلقيت البزي فأخبرته فقال لي: قد رجعت عنه.

ثم قال الحافظ: ومما يحقق لك أنَّ قراءة أهل كلِّ بلدٍ متواترة بالنسبة إليهم أنَّ الإمام الشَّافعيَّ ﷺ جعل البسملة من القرآن ، مع أنَّ روايته عن شيخه مالك تقتضي عدم كونها من القرآن ، لأنه من أهل مكة وهم يثبتون البسملة بين السُّورتين ويعدُّونها من أوَّل الفاتحة آية، وهو قرأ قراءة ابن كثير على إسماعيل القسط عن ابن كثير، فلم يعتمد روايته عن مالك في عدم البسملة لأنَّها آحاد، واعتمد على قراءة ابن كثير لأنَّها متواترة، وهذا لطيفٌ فتأمَّلهُ.

أقول: ومن هذا الباب ما ذكره ابن الجزري في ترجمة ابن شنبوذ من أنه كان يرى جواز القراءة بالشاذِّ، وهو ما خالف خط المصحف العثماني، وقد أُنكِرَ عليه

أبو إياد الجباوي

ذلك، وعقد له الوزير أبو علي بن مقلة مجلسًا حضره ابن مجاهدٍ وجماعة من العلماء والقضاة، وكتب المحضر، واستُتِيب عنه بعد اعترافه به.

أقول: لم يتركه المسئولون من أهل بلده، بل أنكروا عليه، وفي هذا وغيره دليل على أنَّ القراء لا يقرءون حسب رأيهم، أو باستحسان من عند أنفسهم، بل بما يقرأ به أهل بلدهم حسب ما تلقوه، ووصل إليهم، ولإلا لأنكروا عليهم واجتبنوهم ولم يأخذوا عنهم، وهكذا في أي عصر من العصور إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

والله أعلم.

أبو إياد الغرياوي

فترة ما بعد اختيار القراء العشرة
وهي فترة التدوين في علم القراءات

هؤلاء القراء بعد ذلك تفرقوا في البلاد، وخلفهم أمم، عُرفت طبقاتهم ، وكثر بينهم الخلاف ، وقلَّ الضبط ، واتسع الخرق، فقام الأئمة الثقات، وحرروا وضبطوا وألَّفوا على حسب ما وصل إليهم وصحَّ لديهم.

ومما عنى به المصنفون في بداية عصر التدوين ، ضبط القراءات التي رويت عن النبي ﷺ، وكان ذلك من أولى الأشياء وأهمها، فكان كُلُّ تلميذ يضبط في كتاب خاص مما تلقاه عن شيخه فلان على شكل قراءات فردية، نذكر منها واحد أو اثنين على سبيل المثال لا الحصر.

كتاب أحمد بن سهل الأشناني (ت ٣٠٧ ه) عن حفص (ت ١٨٠ ه) عن عاصم (ت ١٢٨ه) تقريبًا، وكتاب ابن ذكوان (ت ٢٤٢ه) ، وكتاب الحلواني (ت ٢٥٠ه) تقريبًا عن هشام (ت ٢٤٤ه) تقريبًا وغيرهم.

ثمَّ جاء من بعد هؤلاء جماعة من الأئمة تفرغوا للقرآن وعلومه، وأمضوا حياتهم في خدمته فلم يقتنعوا بما تلقوه عن شيخٍ واحدٍ فصاروا يجوبون في الأمصار بحثًا عن النقلة الضابطين لكتاب الله، يتلقون منهم، ويضبطون ذلك غاية الضبط ثمَّ يقوم الواحد منهم بتدوين ما تلقاه في كتاب واحدٍ بعد الترتيب والتنسيق ليكون هذا الكتاب مرجعًا يعتمد عليه أهل هذا الفنِّ، ومن هنا ظهر ما عُرفَ بين الناس بعلم القراءات.

فكان أوَّل إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم خمسة وعشلرون قارئًا مع هؤلاء السبعة، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين، وأبو عمرو حفص بن عمر الدوري (ت ٢٤٦ ه)، قال عنه الحافظ: أول من جمع القراءات.

قال الأهوازى: رحل الدُّوريُّ في طلب القراءات، وقرأ بسائر الحروف السبعة، وسمع من ذلك شيئًا كثيرًا.

وهكذا أودع كلُّ لإمام من المصنفين في كتابه ما وصل إليه بالإسناد المتصل من قراءات، فمن وصل إليه خمس قراءات ألَّفَ كتابًا في الخمس، وهكذا الست والسبع والعشر، وهكذا إلى الخمسين للإمام أبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي (ت ٤٦٥ هـ)، وقد يؤلف أحد القراء كتابا في جزءٍ من مروياته لعلة من العلل، كما فعل الحافظ ابن الجزري في منظومته (الدرة في القراءات الثلاث) لِمن أراد أن يقرأ السبعة ويتمم القراءات العشر، وأضاف هذه القراءات إلى كتاب (التيسير) لأبي عمرو الدَّاني وسمى عمله (تحبير التيسير).

أبو إياد الغرياوي

ما يقرأ به اليوم

الذي يُقرأُ به اليوم من ثلاثة كتبٍ فقط:

الأول: نظم «الحرز» المعروف بـ«الشاطبية».

ثانيها: نظم «الدرة في القراءات الثلاثة المتممة للقراءات العشر» بمضمن «تحبير التيسير» للحافظ ابن الجزري المذكور آنفًا.

الثالث: نظم «الطيبة» بمضمن «النشر» للإمام ابن الجزري.

هذا الإمام الذي قام بعملية تصفية وغربلة لما قرأ، واستبعد ما فوق العشر من القراءات لعدم توفر شروط قبول القراءة الصحيحة فيها.

وأما العشرة فاستبعد منها كل طريق فيه طعن ولَم تتحقق فيه اللُّقيا بين الشيخ وتلميذه، فتجمع لديه -يرحمه الله- زهاء ألف طريق.

فالعمل الذي قام به الحافظ ابن الجزري في غربلة القراءات ليَحْصُلَ على الصحيح منها، هو مثل العمل الذي قام به الإمام البخاري لاختيار الحديث الصحيح وأكثرُ منه.

فكلُّ قراءةٍ أو روايةٍ أو وجهٍ مذكورٍ في أحد هذه الكتب الثلاثة فهو مقروءٌ به مُتَلَقَّى بالقبول، قال الإمام الجزري[٤٠]: (نحنُ ما ندَّعي التواترَ في كلِّ فردٍ مما انفرد انفرد به بعضُ الرواة، أوِ اختُصَّ ببعض الطرق، لا يدَّعِي ذلك إلا جاهلٌ لا يعرفُ ما التواتر، وإنما المقروءُ به عنِ القراء العشرة على قسمين: متواترٍ، وصحيحٍ مستفاضٍ مُتَلَقَّى بالقبول، والقطعُ حاصلٌ بهما).

أقول: وقد نقل ابن الجزري تواتر القراءات عن أئمة الإسلام؛ كمجي السنة أبي محمد الحسن البغوي، وحافظ المشرق المجمع على فضله أبي العلاء الهمداني، والحافظ المجتهد أبي عمرو بن الصلاح، والحافظ مجتهد العصر أبي العباس

٤٠: منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٢٠).

أحمد بن تيمية، والإمام السبكي، وولده قاضي القضاة، نقل ابن الجزري عن هؤلاء وغيرهم من الأعلام تواتر القراءات العشر المشهورة[٤١].

الخلاصة

بعد هذا الاستعراض السريع في تعدد القراءات تبين لنا أنَّ القراء لم يختاروا قراءة باستحسان منهم أو لِمَا راق لهم في نظرهم كما قال الشيخ الجليل يغفر الله لنا وله، فلعلَّ ما قاله الشيخ - يرحمه الله - في حقِّ القراء والمحررين منهم سهو منه، ولكلِّ عالم هفوة.

ثُمَّ ذكر - يرحمه الله - أنه قد وقع بين علماء التحرير اتفاقٌ في مواضع واختلاف في أخرى، ونقدُ لأعمال بعضهم البعض، فَمَا يُثْبِتُهُ هذا يَنْفِيهِ ذَاك، وما يُجِيزُهُ البعضُ يَمنعُهُ البعضُ الآخر.

أقول: هذا شأن المجتهدين في أي بحث علمي، ولا ينبغي أن نسميه اختلافًا إنما هي استدراكات بعضهم على بعض للوصول إلى الصواب، ولا عيب في هذا فقد استدرك الحاكم على البخاري ومسلم، واستدرك الذهبي على الحاكم، وهكذا، فجزى الله الجميع خيرًا، ولا ننكر عليهم جهدهم.

أبو زياد بوزياني

٤١: منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٢٠).

نوع الخلاف بين المحررين
وحرصهم على التحرير والإتقان

هناك فتوى للشيخ الضباع - رحمه الله تعالى - وهي ردٌّ على سؤال من الشيخ إبراهيم شحاته السمنودي سأله فيها عن العلماء الذين حرروا طيّبة النشر وما هو منهج كل واحد منهم؟

ومن خلال الجواب نقف على نوع الخلاف بين القراء والمحررين الذين هم شيوخنا في الإسناد يرحم الله الجميع بمنه وكرمه.

من هم العلماء اللذين حرروا طيبة النشر وما منهجهم؟

قال الضباع يرحمه الله: مُحَرِّرُو الطيبة فريقان:

أولاً: أتباع المنصوري[٤٢] وهم:

النبتيتي[٤٣]، الميهي[٤٤]، والأجهوري[٤٥]، والعقباوي[٤٦]،

٤٢: هو علي بن سليمان بن عبد الله المنصوري شيخ القراءات بالآستانة وهو مصري الأصل مات في أسكدار له كتب منها: "تحرير الطرق والروايات في القراءات". وتوفي سنة أربع وثلاثين ومائة بعد الألف من الهجرة النبوية بفضله الواسع آمين.ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٢/ ٦٧٨).

٤٣: سالم النبتيتي من شيوخنا في الإسناد في بعض إجازاتي في القراءات كالمثبت في مقدمة هذا الكتاب وهو علامة كبير من رجال مشيخة طنطا مشهور في الرجال بالعلامة النبتيتي وبسيدي سالم النبتيتي. ويعد من أقران العلامة سيدي الشيخ علي بن عمر بن أحمد العوفي المعروف بالميهي الكبير. ينظر: هداية القاري (٢/ ٦٤٦).

٤٤: علي بن عمر بن أحمد العوني الميهي: قارئ متصوف شافعي. كان ضريرا. ولد في "الميه" من قرى منوف بمصر، وإليها نسبته. وتعلم بالأزهر، واشتهر في " طندتا " المسماة اليوم "طنطا " وتوفي بها. له " الرقائق المنظمة على الدقائق المحكمة، توفي سنة ١٢٠٤ هـ، ينظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٣١٦).

٤٥: عبد الرحمن بن حسن بن عمر الأجهوري: فقيه مالكي، من أهل مصر. دخل الشام وزار حلب، وعاد إلى مصر، فدرس في الأزهر إلى أن توفي. سنة: ١١٩٨ هله (مشارق الأنوار في آل البيت الأخيار - خ) و (شرح على تنشيف السمع للعيدروس) و (الملتاذ في الأربعة الشواذ) وغير ذلك، ينظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٣٠٤).

٤٦: مصطفى بن أحمد العقباوي أبو الخيرات فاضل من المالكية نسبته إلى (منية عقبة) بالجيزة بمصر تعلم بالأزهر له (حاشية على شرح عقيدة الدردير) رسالة و (تكميل أقرب المالك للدردير) وعقيدة العقباوي، توفي سنة ١٢٢١ هـ، ينظر: الأعلام للزركلي.

أبو إياد الغرياوي

والطباخ[٤٧]، والإبياري، والسنطاوي[٤٨] وكذا المتولي أولاً، وهؤلاء كلهم كرجل واحد، والخلف بينهم يسير، وسببه وقوف كل منهم على أصول النشر التي تخالف ما في تحرير المنصوري (الآخذ بظاهر النشر).

ثانيًا: أتباع يوسف زاده ومنهم:

الأزميري[٤٩]، والسمرقندي[٥٠]، والبالوي، وابن كريم، والسيد هاشم، وكذا المتولي آخرا، وهؤلاء أدق نظرا، وأقوم طريقة لأنهم كانوا يراعون النشر مع أصوله جزئية جزئية.

٤٧: هو محمد بن محمد بن خليل بن إبراهيم الطنتدائي المعروف بالطباخ مصري عالم مقدم في التجويد والقراءات وغيرها من العلوم العربية والشرعية، وانتفع بها طلاب العلم عامة والعلماء خاصة. ولا يزالون يصدرون عنها وينهلون منها ففيضها عميم وفضلها جسيم ... ومنها نظم رائق في تحرير أوجه القرآن الكريم من طريق طيبة النشر: في القراءات العشر سماه "هبة المنان في تحرير أوجه القرآن" فرغ منه سنة خمسين ومائتين وألف من الهجرة النبوية وشرحه بنفسه شرحاً فائقاً سماه "فتح العلي الرحمن على هبة المنان" الطباخ كان حيًّا في عام خمسين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية فيعد من أعيان القرن الثالث عشر الهجري، ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٢/ ٧١٩).

٤٨: هو عثمان راضي السنطاوي، مصري علامة محقق في التجويد والقراءات العشر من طريقي الشاطبية والدرة وطيبة النشر، ويعد من أعيان القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين له تآليف عديدة وتصانيف مفيدة منها: "رسالة في رواية ورش من طريق الأصبهاني" و "رسالة لحفص عن عاصم من طريق الطيبة ورسالة في قراءة حمزة بالسكت المطلق من طريق الطيبة أيضاً، ورسالة ليعقوب البصري من الطيبة كذلك" وكل هذه الرسائل حفظتها في الصغر، وانتفعت بها وهي مخطوطة وله نظم بديع سلس على وزان الشاطبية يسمى "النفائس المطربة في تحرير الطيبة" طبع قديماً سنة عشرين وثلاثمائة وألف للهجرة وفيها فرغ من تأليفه، والسنطاوي نسبة إلى مدينة "السنطا" من أعمال محافظة الغربية بمصر. ينظر: هداية القاري (٢/ ٦٧٠).

٤٩ مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الأزميري عالم بالقراءات من كتبه: "عمدة العرفان في وجوه القرآن" - خ - وشرحه "بدائع البرهان" و"تقريب حصول المقاصد في تخريج ما في النشر من الفوائد وتحرير النشر في طريق العشر وغيرها،توفي سنة: ١١٥٦ه، ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٢/ ٧٢٩).

٥٠ محمد بن محمود بن محمد بن أحمد، شمس الدين السمرقندي، عالم بالقراءات، أصله من سمرقند، ومولده بهمذان، وإقامته ببغداد، له تآليف، منها (الصنائع) كتيب، قال تيمور: ذكر فيه الصنائع التي التزمها في مصحف كتبه بخطه وقال: إنها تبلغ ألوفًا، وأتبع ذلك بفوائد مهمة تتعلق بالقراءات، و(القراءات السبع) بالجداول، و(التجريد في التجويد) و(العقد الفريد في نظم التجريد) منظومة، و (المبسوط في القراءات السبع)، توفي سنة٧٨٠ هـ (الأعلام للزركلي ٧/ ٨٧).

ولا يأخذون إلا بالعزائم والتدقيق، وهم الذين ينبغي أن يرجع إليهم، ولا يؤخذ عن سواهم، انتهى كلام الضباع.

أقول: من هذه الفتوى يتبيَّنُ لنا أنَّ الخلاف بين القراء المحررين يسير، وليس نتيجة لأهواء مصنفيها وأنا هي نتيجة لوجهات نظر ، وكل منهمكان يجتهد ويفسر ما في كتاب النشر، إما على ما يفيد الظاهر أو بمراجعته على الأصول؛ وهي الكتب المذكورة فيه، فما بينهم ليس خلافا يؤدي إلى التناقض والاضطراب ، وإنما تفاوت الرواية والحفظ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وسائر علماء التحرير عدول، كُلٌّ منهم ذكر ما انتهى إليه علمه بحسب التلقي والمشافهة عن شيوخه، وعليه فلا اختلاف بينهم، والذي يستفيد من عمل المحررين ويُقدِّرُ لهم جهدهم هو الذي تلقى القراءات بإسنادٍ خاصٍّ على شيخٍ مسند، وهذه فتوى لعالمٍ جليلٍ موثوق به في علم القراءات وعلوم القرآن، أجمع عليه أهل عصره، وهو العلامة الضباع، فجزى الله الجميع خيرا، انتهى كلام الضباع ، وتعليقنا عليه.

ثُمَّ نعود إلى العالم البارز صاحب البحث - يرحمه الله - فقد عبَّر هذا العالم الجليل عن رأيه الشَّخصيِّ في التحريرات ، فدعا من يريد درس علم القراءات أن يطرح هذه التحريرات نظرا لصعوبتها ، ونصح الدارس أن يكتفي بحفظ متن من متون القراءات كالشاطبية أو الطيبة إلخ.

أقول -باختصار-: إنَّ هذه دعوة للعمل بالتركيب المحظور الذي يوقع صاحبه في ما لا يجوز وقراءة ما لم ينزل، والذي حرمه علماء القراءات على القراء المتخصصين كما سبق، كما أنه يدعو إلى تخريج قُرَّاء يشبهون العوام، ويقضي على حذَّاق القراءات.

وهذه دعوة مردودة لا يوافقه أحدٌ عليها، ورأيٌّ شخصيٌّ لا يؤيِّده إلَّا من رأى صعوبة عليه في فهم التحريرات، ومن يجد صعوبة عليه في تعلم لغة من

أبو إياد الجرداوي

اللغات مثلا فلا يلومنَّ إلا نفسَه، وليس من حقِّه أن يدعو الناس إلى تركها، وما صعب على شخصٍ سهل على الآخر، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وها هو شيخنا الزيات رغم كبر سنه لا زال يقرئ الطيبة بتحريراتها، نسأل الله أن يطيل في عمره، وألا يحرم المسلمين من أمثاله، حتى يظل إسناد الطيبة متصلا تحقيقا لقول الله عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، ولهذا العالم الجليل كتب نافعة ومفيدة في الشاطبية والدرة، وقد التزم فيها بالتحريرات التزامًا دقيقًا، حتى في المسائل التي أفتى علماء القراءات بالتخيير فيها، مثل الأوجه التي ذكرها بعضهم في اجتماع المد المنفصل مع ميم الجمع والتوراة لقالون عن نافع، رغم أنَّ مذهب الجمهور ترك التحرير فيها، وهذه الكتب لازالت مقررة في دور العلم حتى الآن، ولا ندري لماذا دعا إلى تركها مؤخرًا في بحثه في القراءات، ومهما كان السبب فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فلعل هذا كان سهوًا منه - يرحمه الله تعالى - في الدعوة إلى ترك التحريرات، وما ذكره في حق علمائها، زما ذكره من إنكارها.

ومن بين ما ذكره في بحثه - يرحمه الله تعالى - أنَّ التحريرات لم تكن في الصدر الأول، ولم ينبه عليها ولم يشر إليها أحدٌ م شيوخ الإقراء القدامى، وأنّ أول من أحدثها الشيخ شحاذا اليمني - سامحه الله - في القرن الحادي عشر إلى آخر ما قال.

أقول: هذا كلامٌ غير صحيح أيضًا، ولبيان عدم صحته نذكر نبذة قصيرة من قوال العلماء نتعرف من خلالها على أن شيوخ الإقراء القدامى كانوا يعملون بالتحريرات وينبهون عليها، قبل التدوين فيها وبعده، من عهد الشاطبي وابن الجزري إمام الفن وقبلهما في القرن الخامس الهجري فنقول وبالله التوفيق:

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن القراءات فقال:

لَمْ يُنْكِرْ أَحَدٌ مِنْ الْعُلَمَاءِ قِرَاءَةَ الْعَشَرَةِ، وَلَكِنْ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهَا - إلى أن قال-: القراءةُ سُنَّةٌ يَأْخُذُهَا الْآخِرُ عَنْ الْأَوَّلِ، كَمَا أَنَّ مَا ثَبَتَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَنْوَاعِ الِاسْتِفْتَاحَاتِ فِي الصَّلَاةِ وَمِنْ أَنْوَاعِ صِفَةِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَصِفَةِ صَلَاةِ الْخَوْفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

إلى أن قال: لا يجوز جمع أدعية الاستفتاح التي رُوِيَتْ عَنْ عمر وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري بصيغ نختلفة في استفتاح صلاة واحدة.

أقول: وكذا القرآن من باب أولى ، يمتنع فيه التركيب، في القراءات.

وابن تيمية توفِّي (٧٢٨ هـ)، وكذلك أفتى أبو عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ).

فهذا يدلُّ على أنَّ العمل بالتحريرات الذي هو عبارة عن عدم التركيب، كان من سنة ٤٤٠ هـ.

فهذا الشيخ - يرحمه الله - وظاهر كلامه يفيد عدم الالتزام بالقراءات والتحريرات، لأنَّ كُلًّا منهما مجموع اختيارات من أصحابها، وأجاز في أبحاثه أن تُقرأ الكلمة الواحدة بوجه لفلان من القراء وكلمة أخرى من نفس الآية بوجه آخر لغيره، ثمَّ يقول: متى كان هذا الوجه صحيحًا عن القارئ والراوي، مشهورا عند أئمة هذا الفن.

أقول: كيف يكون صحيحا وقد ركَّب القراءة من روايتين مختلفتين عن قارئين مختلفين، وذا لا يجوز في الرواية عند أهل الحديث فالقرآن من باب أولى، فعلى القراء المبتدئين أن لا يعملوا بهذا التناقض الواضح في كلامة، لأنَّه كان سهوًا منه لسبب طارئ يرحمه الله.

أبو إياد الجزائري

التدوين في التحريرات:

إنَّ الكتب المعتمدة الثلاثة المتضمنة للقراءات المتواترة وهي الشاطبية والدرة والطيبة تشير إلى ضرورة التحريرات ، ولكن في ثنايا هذه الكتب.

فمثلا الحافظ ابن الجزري وهو إمام الفن ومن شيوخ الإقراء القدامى قال في نظم الطيبة ونشره في باب الإدغام الكبير:

..... ـــــ ... لكـــن بوجـــه الهمـــز والمـــد امنعـــا

فأمر بمنع القراءة بالإدغام الكبير على الهمز لأبي عمرو، في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (يونس: ٣٩).

وكذلك منع الإدغام على المدِّ له في مثل قوله تعالى: ﴿قُل لَّا أَقُولُ لَكُمْ﴾ (الأنعام: ٥٠).

وفي الشاطبية، يقول الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) في باب الإدغام (وقطبه أبو عمرو) فهذا ظاهره أنَّ الإدغام من الروايتين فجاء تلميذه السخاوي في شرحه على الشاطبية ونصَّ على أنَّ الإدغام للسوسي فقط ثم دونها المحررون بعد تحقيقهم لهذه المسألة، وقالوا: (والإدغام بالسوسي خُصَّ) وهذا لا يختلف عليه اثنان، من أنَّ الإدغام للسوسي فقط، ولكن عرفنا ذلك من عمل المحررين وليس من النظم.

وفي باب الإمالة قال: (وَخُلْفُهُمُ في النَّاسِ في الْجَرِّ حُصِّلَا).

ظاهره أنَّ الإمالةَ منَ الروايتين أيضًا، فجاء المحررون بعد التحقيق وقالوا:

وَفِي [النّاسِ] عَنْ دُورٍ فَأَضْجِعْ وَصَالِحٍ ... لَهُ افْتَحْ، وَوَزِّعْ يَا صَاحِبِي خُلْفَ حَصِّلَا

وهذا أيضًا مما لا يختلف عليه اثنان، من أنَّ الإمالة للدوري.

وبهذا يتضح لنا اهتمام القراء بالتحريرات، منذ عصر ابن الجزري إلى اليوم.

أبو إياد الجباوي

أول من دون في التحرير

أول من دون في علم التحريرات على وجه التقريب، بشكل مستقل، هو الحافظ ابن الجزري، له تأليف يسمي (المسائل التبريزية) جلها في التحريرات، ورد فيها عن مسائل في التحريرات وغيرها، ومن نظمه في اجتماع البدل وذات الياء:

كـآتي لـورش افـتح بمـد وقصـره ... وقلل مـع التوسـيط والمـد مكمـلا

لحرز وفي التلخيص فـافتح ووسـطن ... وَقَصْرٌ مَـعَ التَّقْلِيـلِ لَـمْ يَـكُ لِلْمَـلا

فلعلهما من هذه المسائل، وله نظم في سوءات، وءالآن، وغير ذلك كثير.

ثم الشيخ شحاذة اليمني، والمنصوري، والطباخ، ويوسف زاده، والمتولي وغيرهم، وكتبهم مشهورة بين القراء ومتداولة بينهم مطبوعة ومخطوطة ومحفوظة في قسم المخطوطات في جميع أنحاء العالم الإسلامي وللأسف جلها مخطوط لم يحقق، نرجو الله أن يقيض لها من عنده القدرة العلمية على تحقيقها إنه سميع مجيب.

وما ذكرته دليل على أن التحرير بمعنى عدم التركيب من عمل شيوخ الإقراء القدامى في القرن الخامس الهجري وإن لم يكن مدونا في كتب مستقلة.

وبمعناه العام من حصر الآيات وبيان الأوجه الممنوعة من الشاطبية والدرة والطيبة، فمن عهد ابن الجزري في كتب مستقلة.

أبو إياد الغزاوي

نماذج من عمل المحررين

"إن أعمال المحررين متنوعة الفوائد، فهم يعملون على منع التركيب في القراءات، وينبهون على ما لا يقرأ به من الروايات التي ذكرت على سبيل الحكاية لا الرواية في الكتب الثلاثة الشاطبية والدرة والطيبة، وقد اخترت أربع مسائل لعلماء التحرير واحدة منها من طريق الشاطبية والباقي لبعض علماء التحرير على الدرة؛ لأبين من خلالها جهد هؤلاء العلماء.

الأولى: نوع الفائدة فيها، بيان الأوجه الممنوعة التي تؤدي القراءة بها إلى التركيب.

والثانية: فيها توضيح خروج الناظم عن طريقه.

والثالثة: فيها التنبيه على اقتصار الناظم على طريق واحدٍ من طريقين، مع أن الطريق الآخر لا وجه لتركه.

والرابعة: ترك الناظم النص عليها في نظمه مع أنه ذكرها في شرحه.

أبو إياد الجرداوي

المسألة الأولى: اجتماع البدل مع ذات الياء في آية واحدة أو في قراءة واحدة، مثل قوله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾ (البقرة: ١٧٧).

فبمقتضى نظم الشاطبية يكون للأزرق عن ورش قصر وتوسط ومد في البدل. وبمقتضاها أيضا له في ذوات الياء فتح وتقليل.

فيكون للأزرق حسب التركيب ستة أوجه حاصلة من ضرب ثلاثة البدل في وجهي ذوات الياء حسب ما يقتضيه الضرب الحسابي، ولكن المقروء به من الشاطبية أربعة أوجه فقط، وهي:

الوجه الأول: قصر البدل مع فتح ذات الياء وهو مذهب طاهر بن غلبون وبه قرأ الداني عليه ولا يجوز التقليل على القصر من جميع الطرق من قول ابن الجزري: ((وقصر مع التقليل لم يك للملا))[٥١]، فكل من روى القصر لم يرو التقليل[٥٢]، هذا من الشاطبية، أما في الطيبة فيجوز من التَّلخيص.

الوجه الثاني: التوسط في البدل مع التقليل في ذات الياء فقط من التيسير وبه قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح فارس، واختاره الشاطبي أيضا، ولا يجوز فتح ذات الياء على التوسط من طريق الحرز[٥٣].

---

٥١ : الاتحاف (ص ٨١).

٥٢ : انظر المشكلات للخليجي (ص ٤٢)، والبدور الزاهرة للقاضي (ص ٤٣).

٥٣ : نفس المصدر المذكور.

الوجه الثالث والرابع: المد في البدل وعليه فتح وتقليل في ذات الياء، وهذا مذهب الجمهور عن الأزرق من الحرز والطيبة"[٥٤].

وهذه الأوجه لأربعة عمل بها المحققون من محرري الطرق من الشاطبية.

أمَّا العمل بالأوجه السِّتَّة من طريق الشَّاطبية حسب ما يقتضيه الضرب الحسابي فهو عمل المتساهلين والكسالى وهو عمل غير مخلص عند الله.

وفي هذا يقول العلامة الصفاقسي -رحمه الله-:

وكان شيخنا يحذرني من ذلك كثيرا ويقول -ما معناه-: إياك أن تميل إلى الرَّاحة والبطالة، وتقرأ كتاب الله بما يقتضيه الضَّربُ الحسابيُّ كما يفعله أهل الكسل، وأظنُّه أنَّه أخذ عليَّ عهدًا بذلك، حرصًا منه - رحمه الله - على إتقان كتاب الله، وهذا هو الحقُّ الَّذي لا ينبغي للمؤمن أن يحيدَ عنه[٥٥].

فهل تؤيد الرأي القائل بترك التحريرات بعد أن عرفنا أنَّ علماءها يعملون على خدمة كتاب الله؟

---

٥٤ : وجه الاستشكال:

١ - أن الشيخ عبد الرازق يقول في أول هذا النص: إن في الشاطبية روايات ذكرت على سبيل الحكاية لا الرواية، والشاطبية نظم للتيسير؛ فكلامه هذا يدل على أنه يرى أن ما زاد على التيسير هو خارج عن طريق الشاطبية، وإنما ذكره الشاطبي فقط على سبيل الحكاية لا الرواية، لكن الشيخ عبد الرازق أيضا يجعل في هذا النص طريق ابن غلبون في رواية ورش طريقا للشاطبية، ومن المعروف أن الداني لم يسند رواية ورش في التيسير من طريق ابن غلبون، وإنما أسندها من طريق ابن خاقان (انظر التيسير: ١١).

فكيف تكون طريق ابن غلبون إذن من طرق الشاطبية عند الشيخ عبد الرازق وهو أبرز المعاصرين في الدفاع عن التحريرات؟

٢ - أن الشيخ عبد الرازق يجعل من طريق الشاطبية أيضا "الوجه الثالث والرابع: المد في البدل وعليه فتح وتقليل في ذات الياء، وهذا مذهب الجمهور عن الأزرق من الحرز والطيبة"؛ فمن المعروف أن إشباع البدل ليس في التيسير (ينظر: التيسير: ٣١)؛ فكيف يكون مذهب الجمهور من طريق الشاطبية؟ مع أن طريق الشاطبية هي طريق التيسير.

٣ - أن الشيخ عبد الرازق يجعل لطريق الشاطبية جمهورا؛ مع أن الشاطبية لا "جمهور" فيها؛ فهي ليست كالطيبة التي يمكن أن يتفق جمهور طرقها على رواية، إذ أن الشاطبية ليس فيها إلا طريق واحد لكل رواية.

٤ - أن الشيخ عبد الرازق نص على أن الشاطبي اختار التوسط في مد البدل؛ مع أن السخاوي - وهو صاحب الشاطبي - قد نقل عن الشاطبي أنه يختار القصر، ووافقه على ذلك أبو شامة وابن الجزري، كما يقول أبو شامة (إبراز المعاني: ١١٩): "وما قال به ابن غلبون هو الحق، وهو اختيار ناظم القصيدة في ما أخبرني الشيخ أبو الحسن عنه، رحمهما الله تعالى"، ويقول ابن الجزري (النشر: ١/ ٣٣٩): "وذهب إلى القصر فيه طاهر بن غلبون (..) وهو اختيار الشاطبي حسب ما نقله أبو شامة عن أبي الحسن السخاوي عنه".

٥٥ : غيث النفع (ص ٩).

أبو إياد الغرياوي

المسألة الثانية: تتعلق بقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (يونس: ٧١).

قال ابن الجزري في نظم الدرة: ((ووصل فأجمعوا افتح طوى))، ومعناه أن ابن الجزري أمر بقراءة فأجمعوا بهمزة وصل مع فتح الميم لمرموز [طوى] وهو رويس، وكل العلماء الذين شرحوا الدرة خصوصًا القدامى منهم فسروا النظم على ظاهره على ما أراده مؤلفه دون تحقيق لطرق الرواية الصحيحة، حتى جاء العلامة المتولي في الوجوه المسفرة، وكذلك العلامة الشيخ علي الضباع في شرحه على الدرة[٥٦]، فقد ذكرا أن هذه القراءة ليست من طريق الدرة والتحبير ووافقهما جميع القراء في وقتهما إلى اليوم، وعملوا بالصواب ولم يقرؤوا بها من طريق الدرة وأهملوا نص ابن الجزري في الدرة لأنه مخالف لما جاء في التحبير.

ويستفاد من هذه المسألة الأمور التالية:

١ - أهمية التحرير والتحقيق لإثبات القراءة التي ذكرت في النشر وغيره من طريقها الصحيح.

٢ - عدم التمسك بقراءة الشيخ المقرئ إذا ثبت عدم صحتها وهذا ما فعله القراء في عصر الضباع والمتولي في هذه المسألة وغيرها إلى اليوم.

٣ - لا يجوز التمسك بظاهر نظم الدرة أو غيرها إذا ثبت بالتحقيق العلمي أن فيه نظرا كما ثبت في هذه المسألة وغيرها كما سبق في نظم الشاطبي.

٤ - قولهم: القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ليس على إطلاقه بل ذلك مشروط بأن تكون القراءة صحيحة لا تخالف الكتب الثلاثة الشاطبية والدرة والطيبة بعد تحقيقها فإذا ثبت عدم صحتها وجب العدول إلى الصواب دون التمسك بقراءة الشيخ، وهذا ما فعله القراء إلى اليوم في هذه المسألة ولا خلاف فيها بينهم.

فقد كان شيوخ الإقراء والمؤلفون يشرحون النظم على ظاهره وبالتالي يطبقونه في القراءة والإقراء، وبعد التحقيق عملوا بالصواب في إقرائهم وتأليفهم كالشيخ الضباع والشيخ القاضي في الإيضاح وغيرهما، وتركوا ما كانوا عليه".

---

٥٦ : البهجة المرضية شرح الدرة المضية ، للضباع (ص ٣٤٥).

المسألة الثالثة: تتعلق بقول ابن الجزري في باب النقل: (والسكت أهملا).

ومعناه: أنَّ خلفًا في اختياره أهمل السكت من طريق الدرة والتحبير خلافًا لروايته عن حمزة، وجميع شراح الدرة القدامى فسروا النَّظم على ظاهرة بدون تحقيق لطرق الرواية الصحيحة كما فعلوا في المسألة الأولى، حتى جاء ابن الجزري الصغير وخاتمة المحققين محمد المتولي وأثبت في الروض النضير (مخطوط) ما معناه: أن ابن الجزري لا وجه له في منعه السكت، لأنه ذكر في التحبير أن المطوعي من كتاب المبهج طريق إدريس في الدرة، وذكر في كتاب النشر أن المطوعي من كتاب المبهج له السكت المطلق فقط، وهو نفس الطريق في الدرة، وهو جزء من النشر فلا وجه لإهمال السكت من الدرة، وتبعه تاج القراء الشيخ على الضباع في شرحه على الدُّرة قائلا: إنَّ إهمال ابن الجزري السكت لإدريس اقتصار منه على إحدى طريقي إدريس، وهي القطيعي، ولا مانع أن نأخذ بالسكت من طريق المطوعي وهو طريقه الثاني في التحبير، ولا يقدح في ذلك عدم ذكره في التحبير فقد ذكره في النشر.

أقول: لأن طريق الشاطبية والدرة من جملة طرق النشر فذكره في النشر كأنه مذكور في التحبير مادام طريقهما واحد، ومن قرأ بمضمن النشر فكأنه قرأ الشاطبية والدرة والطيبة جميعا، كما سبق بيانه .

فقوله "والسكت أهملا" مخالف لما في النشر والتحبير، هذا وقد وافق القراء جميعا المتولي والضباع في تحقيقهما لهذه الرواية ، وألفوا في ذلك كتبا نظما ونثرا منهم الشيخ همام قطب والشيخ على سبيع وغيرهما، وهذا مما لا ينكره أحد.

وهناك من ترك الإقراء بهذه الرواية ظنا منه أنه كان مخطئا حينما كان يقرئ بهما متمسكا بدليل لا أساس له من الصحة، وسنذكر أدلتهما ونبين عدم صحتها ليتبين للقارئ صحة هذه الرواية، وجواز القراءة بها للمنتهى، وضرورة الاتيان بها عند إقراء الغير، فأقول وبالله التوفيق.

ذكر في كتاب مطبوع في تحريرات الطيبة لواحد منهم ، يرحمه الله ، ما نصه : "ويتعين الإشباع في المتصل على سكت الموصول لأنه من المبهج عن المطوعي" والكلام معطوف على سكت إدريس ، ثم زاد هذا النص وضوحا واحد آخر في تحقيق كتاب مطبوع في شرح الدرة فقال : ولا بد من إشباع المتصل لخلف حال السكت لأن السكت لم يرد إلا من طريق المبهج عن المطوعي ومذهب المبهج الإشباع في المتصل .

أقول: هذا تفسير الأخير لقول ابن الجزري (والسكت أهملا) مخالفا بذلك تفسير المتولي والضباع وغيرهما من فطاحل علماء القراءات ، ومنع الأخير السكت بناء على ذلك من طريق الدرة ، وقالوا : حيث أنه لا إشباع في المتصل لأحد من القراء الثلاثة في الدرة ، فالسكت لا يكون إلا من طريق الطيبة ، ويمتنع لإدريس من الدرة والتحبير خلافا لأصله ، هذا دليلهم الوحيد على المنع لأنهم لم يذكروا غيره في الكتابين المذكورين، الأول من تحريرات الطيبة وفيها إشباع في المتصل على سبيل التخيير لا على سبيل التعيين، والثاني في الدرة وليس فيها إشباع في المتصل لأحد من قرائها الثلاثة، ولو كان تفسيرهم سليمًا لوافقناهم عليه، لأنَّ الحقَّ لا بد منِ اتِّباعه، خاصَّة إذا كان متعلقًا بكتاب الله جل وعلا، ولكنه غير مسلم به ، ونردُّ عليهم بما يلي:

أولا: قولهم: "مذهب المبهج الإشباع في المتصل" غير صحيح، وَوَهْمٌ لا دليل عليه، ولا قائل به، وسنذكر الأدلة الكافية التي تثبت أن المبهج فيه توسط وإشباع وليس إشباع فقط كما ذكروا.

ثانيا: قولهم: "سكت إدريس من طريق المطوعي يجوز من النشر وطيبته ويمتنع من طريق الدرة والتحبير"، تخصيص غير صحيح أيضًا ولا دليل عليه، لأن طُرقَ الشاطبية والدرة من جملة طرق النشر وطيبته، فمثلا طريق الأزرق عن ورش من الشاطبية هو هو في الطيبة، وينبه عليه ابن الجزري أنه من طريق

الشاطبية، فكذلك طريق المطوعي عن إدريس من الدرة هو هو طريقه في الطيبة، وفي مسألة السكت يقول ابن الجزرى:

..... وَالْخُلْفُ عَـنْ ... إِدْرِيسَ غَيْرَ المَدَّ أَطْلِقْ وَاخْصُصَـنْ

فإذا رجعنا إلى النشر وغيره في شرح هذا النَّصِّ نجد أنَّ السَّكت المطلق عن إدريس هو طريق المطوعي من المبهج، وهو نفس الطريق في الدرة، فلماذا يمنعونه من الدرة ويخصصونه بالطيبة بلا مخصص، وهذا الذي دفع المتولي وغيره لأن يقول لابن الجزري لا وجه لك في منع هذا السكت من طريق الدرة والتحبير، لأنك ذكرت في التحبير أن المطوعي طريق إدريس من الدرة وذكرت في النشر أن له السكت العام من غير خلاف، فكيف تهمله؟!

والآن نعود إلى ذكر الأدلة الواضحة التي تثبت أنَّ في المبهج توسطًا وإشباعًا، لخلف في اختياره، وليس الإشباع فقط كما توهموا.

أولا: بالرجوع إلى المبهج في الكلام على المد المتصل وجد أن فيه توسطا أيضًا، وقد نقلوا عبارة المبهج ناقصة، فأخذوا أول الكلام وتركوا آخره، وهذه عبارة المبهج: "واتفقوا على تمكين هذه الحروف، التمكين الوافي ....." إلى أن قال: "وبهذا الشرح قرأت على شيخنا الشريف، قال لى: الكارزينى، قال لى: المطوعى، وكذا كان خلف يميز المدات في اختياره، ولكن لم أره منصوصًا في اختياره، فقرأت على جَرْي عادته في اختياره".

ومعنى "يميِّز المدات" يعني يقرأ بتفاوت المد في المتصل، أربع حركات أو ست حركات، وهذا ما صرح به الحافظ ابن الجزري إمام هذا الفنِّ وغيره كما في الأدلة الآتية.

هذا بالإضافة إلى أن كلمة "تمكين" لا تعني بالضرورة إشباع المد ست حركات.

ثانيا: الحافظ ابن الجزرى، بعد أن ذكر مذهب المبهج لسبط الخياط في المد وهو الكتاب الذي احتجوا به) قال: وهذا صريح في التفاوت في المتصل.

ثم قال مبينًا اختياره الذي اعتمد عليه في المدود ما نصُّه:

(إِنِّي آخُذُ فِي الضَّرْبَيْنِ - يعني المنفصل والمتَّصل - بِالْمَدِّ الْمُشْبَعِ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ لِحَمْزَةَ وَوَرْشٍ) .... إلى أن قال: (وَلِسَائِرِ الْقُرَّاءِ - ومن بينهم خلف العاشر - مِمَّنْ مَدَّ الْمُنْفَصِلَ بِالتَّوَسُّطِ فِي الْمَرْتَبَتَيْنِ)

أقول: (فإذا كان إمام الفن يثبت أن لخلف في اختياره التوسط، فهل يمنعه هؤلاء المعاصرون بدون دليل، على أن الإشباع في المتصل من الطيبة لغير ورش وحمزة والنقاش، مذهب اختياري، بدليل قول ابن الجزري في الطيبة : (أو اشبع ما أتصل للكل عن بعض) فكيف نحوله إلى مذهب إجباري ولم نقرأ به جميعا على شيخنا أحمد الزيات، ولم يثبته في شرح التحريرات له ، كما لم يثبته شيخ شيخه الشيخ المتولي في الروض النضير.

ثالثا: الحافظ ابن الجزري قال: بعد أن ذكر نصوص العلماء في المد المتصل (ما من مرتبة ذكرت لشخص من القراء إلا وذكر له ما يليها) ويوضحها شيخنا أحمد الزيات بقوله (كل كتاب ذكر فيه الإشباع في المتصل فقد ذكر فيه التوسط) .

رابعا: الشيخ عبد الله بن يوسف أفندي زاده ، شيخ القراء في الدولة العثمانية، له رسالة في بيان مراتب المدود للقراء العشرة مطبوعة في تركيا، أثبت فيها التوسط في المتصل لخلف في اختياره من المبهج، كما أثبت له الإشباع فيه من عند البعض ويوجد منها بمكتبتنا نسخة مخطوطة بخط العالم المحقق الشيخ مصطفى الطباخ محرر الطيبة المشهور.

خامسا: خاتمة المحققين الشيخ محمد المتولي ، وتاج القراء الشيخ علي محمد الضباع (وناهيك بهما) لم يربطا السكت لإدريس بالإشباع في المتصل عند

تحقيقهما لهذه المسألة، لعلمهما أن في المبهج توسطا أيضا كما تبين لنا بعد الرجوع إليه ولا عبرة بمن نسبه ذلك إلى المتولي في الروض النضير لأنه تقول عليه مخلف للحقيقة .

هذا أدلتنا ومرجعنا التي تثبت التوسط في المبهج، وذهب إليه المحققون مثل المتولي والضباع وغير هما.

وقل أن نجد في هذا العصر مثلما في التحقيق والإتقان واستخراج المساءل من مراجعها، مع صحة العزو إلى الطرق ، ومن بين هؤلاء القلائل شيخنا أحمد الزيات الذي يلتزم في إقرائه للشاطبية والدرة والطيبة بالتحرير أطال الله عمره.

والخلاصة : أن رواية السكت لإدريس من الدرة جائزة بالنسبة للقارئ المنتهي، أما الطالب فحكم القراءة بها وتعليمها له، كحكم صلة ميم الجمع وسكونها لقالون وقصر المفصل وتوسطه له من طريق الشاطبية ، ولم نسمع أحدا ترك شيئا من ذلك أثناء التلقي من طريق الشاطبية، فالإتيان بالسكت ملزم ولابد أن يقرأ به الطالب، فكما أن الأستاذ يعلم جواز هذه الرواية ولا دليل لديه على منعها فالأمانة العلمية تحتم عليه أن يعلم الطلاب جواز القراءة بها كما تعلم هو. وذلك بأن يقرأ بها الطالب أثناء التلقي أمام الشيخ، وإلا تعتبر قراءته ناقصة ، وفيها خلل في الرواية ولا يستحق أن يجاز عليها، كما سنبينه في الفرق بين القراءة والرواية والطريق بالإضافة إلى أن التهاون في ترك تعليم رواية جائزة يؤدي إلى إهمال غيرها واحدة تلو الأخرى ، وهذا أمر غاية في الخطورة لأنه يؤدي إلى انقطاع إسناد القراءات التي حرص عليها سلفنا الصالح، ونحن قد قرأنا بها وسندنا جميعا متصل بالمتولي، والقراءة سنة متبعة، ولا منع إلا بنص علمي يبطل ما حققه المتولي وغيره. ومن لم يتلقها عن شيخه عليه أن يعمل بالصواب.

أبو إياد الجزائري

فإن قيل: إن المتولي لم يذكره في (الوجوه المسفرة)!!

نقول: ذكره في (الرَّوْضِ النَّضِيرِ) وبرْهَنَ على صحته، ومعلومٌ أنَّ (الرَّوْضَ) بعد (الوجوه المسفرة) ويعتبر موسوعة لكل المسائل العلمية التي حققها الشيخ يرحمه الله بخلاف (الوجوه المسفرة) فهو غاية في الاختصار.

فإن قيل : إن القراء في المغرب العربي يقرءون لقالون، بسكون ميم الجمع وقصر المنفصل فقط ولم يعترض عليهم أحد، فكذلك رواية سكت إدريس يجوز تركها .

نقول: إنهم يقرءون بمضمن نظم الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع للشيخ أبي الحسن علي الرباطي المعروف بابن بري (ت ٧٣١هـ) المسمى بـ[النجوم الطوالع] للشيخ إبراهيم المارغني المتوفى سنه ١٣٤٩هـ، وقد سلك فيه طريق الإمام أبي عمرو الداني دون غيره من الطرق ، فلا يجوز لأحد أن يعترض عليهم لأنهم التزموا طريقا معينا ويعطون السَّند للطَّالب وفيه النَّصُّ على هذا الطريق.

ولكن لا يقال : إنها من طريق الشاطبية فلا وجه للاستدلال بهذا القول على ترك السكت لإدريس أثناء التلقي للطالب الذي يعطي إجازة بمضمن الدرة .

فإن قيل: نحن لم نقرأ به على شيخنا، ولا يجوز لنا أن نقرئ به. لأن القراءة سنة متبعة ، بخلاف من قرأ به؟

نقول: إقراء الشيخ في هذا العصر لا بد أن يكون موافقا لما تضمنه أحد الكتب الثلاثة: الشاطبية أو الدرة أو الطيبة مع ملاحظة تحقيق العلماء لها ، فإن ثبت مخالفته لها في شيء فإقراؤه ليس دليلاً مستقلاً دون المراجع الصحيحة كما سبق، وقد يخطئ الشيخ، فتصوب قراءته بالمراجع الصحيحة، ولا يجوز العكس. واتباع سنة القراءة يكون في اتباع المتولي، لأنه من رجال الإسناد وشيخ شيوخنا في أسانيدنا جميعًا، وليس في اتباع من خالفه من بعده بدون دليل صحيح، فبطل هذا القول في ترك الإقراء برواية السكت المذكور .

مهمة المقرئ في هذا العصر

تنحصر مهمة المقرئ في هذا العصر في: اتباع ما في الكتب الثلاثة السابقة التي أجمع عليها القراء، وأيُّ قراءة تخالفها فهي منقطعة الإسناد حتى ولو كانت في عصر ابن الجزري ولم يدونها في نشره، فلا يُقرأ بها.

ومهمتُه أيضًا: بيان كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم التي لابد فيها من المشافهة كالنطق بالضاد والتسهيل والختلاس

التمسك بظاهر النظم

قد يُقال: نحن نتمسَّكُ بظاهر النَظم في قول ابنَ الجزري في الدُّرَّة (والسَّكت أهملا) فهذا نصٌّ يجب العمل به، ولا تجوز مخالفته، ولا مناقشة في ذلك.

نقول: هذا مردودٌ بعدم التَّمسُّك بظاهر النَّظم في قول ابن الجزريِّ، في المسألة الأولى السابقة وغيرها، وفي قولِ الشَّاطبيِّ من قبله في الإدغام للسُّوسيِّ، وفي إمالة (النَّاس)، وفي مدِّ البدل في (يؤاخذ)، وغير ذلك مما وقع في نظم هذه الكُتُب الثَّلاث، وهي كلماتٌ قليلةٌ حقَّقها العلماء، وأثبتوا أنَّ فيها نظرًا.

فبطل ما تمسَّكوا به لأنَّ الدَّليل إذا تطرَّق إليه الاحتمال سقط الاستدلال به، ولو كان واجبًا لَمَا عَدَلَ عنه الْمِتوليُّ والضَّبَّاع وغيرُهما، ثُمَّ المسائل العلميَّة يجب أن تقوم على الإقناع والاقتناع، عن طريق البحث العلميِّ، وليس بإغلاق باب المناقشة بالتحكم ورفض الرأي، حتَّى لا يفقدَ الطالبُ ثقتَه بأستاذِه - ولو في نفسه - أو يفقدَ ثقتَه في المادَّة الَّتي يدرُسُها.

والله عز وجلَّ قبل أن يطلب من الجاهل أن يتعلَّمَ، أمرَ العلماء أن يُبَيِّنوا العلمَ غاية جهدهم، قال تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ (آل عمران: ١٨٧).

وعن عليٍّ ﷺ: (ما أُخِذَ على أهل الجهل أن يتعلَّموا حتَّى أُخذا على أهل العلم أن يُعلِّموا)، والله أعلم.

أبو إياد الجباوي

وأخيرًا قد يُقالُ: إنَّه لم يُقرأ بها في بعض المؤسسات العلميَّة في مصر، وهو دليلٌ هلى جواز تركه.

نقول: هذا ليس دليلًا علميًّا ، إذ قد يكونُ القائمُ عليها ممَّن يكونُ لهم نفوذٌ في فرض رأيه بدون مناقشة، وقد يكون ممن يتمسَّكون بضرورة الإشباع في المتَّصل، وقد أبطلناه كما سبق، فأصبحوا بلا دليل علميٍّ، وهناك في مصر أيضًا الشيخ المتولي والضَّبَّاع وغيرهما حقَّقوا هذه المسألة وأقاموا عليها الأدلَّة العلميَّة، فوجب اتِّباعهم دون غيرهم، ولا وجه للاستدلال بغيرهم ما دام الحقُّ ليس معهم، والحقُّ أحقُّ أن يُتَّبع.

وقد بسطتُ القول في هذه المسألة مُحَاولةً منيِّ لتوضيحها أمام طُلَّاب هذا الفنِّ، باءً على سؤال بعضهم لي.

ولعلِّي أجد دليلًا واحدًا ولو ضعيفًا يؤيِّدُ المنعَ من إقرائها لقُرَّاء الدُّرَّة ، وقد تناولت أدلَّة المانعين المقروءةَ والمسموعةَ، مُوثِّقًا الرَّدَّ بأقوال العلماء المحققين، مُقْتَفِيًّا في ذلك أثرَ الْمِتْوَلِّي الَّذي أزال الشُّبهة عن هذه الْمَسْألة كما فعل في نظائرها، والله أعلم.

أبو زياد الجزائري

المسألة الرابعة: تتعلق بإلحاق هاء السَّكت وقفًا ليعقوب في كلمة (كَيدِكُنَّ) المسبوقة بـ(مِنْ) الجارَّة في سورة يوسف عليه السلام (الآية: ٢٧).

فقد ذكر الحافظ ابن الجزري في نظم الدُّرَّة قولَه : (وعنه نحو عليهنه)، ومعناه أنَّ يعقوب زاد هاء السَّكت وقفًا على كلِّ نون مُشدّدة من ضمير جمع الإناث الغائبات، إذا وقعت النةن بهد هاء الضمير كما يؤخذ من المثال.

ثمَّ قال ابن الجزري في النَّشر في بيان هذه الرواية ما نصُّه: (وقد أطلقه بعضهم يعني الإلحاق في هاء السَّكت مطلقًا، سواء وقع قبلها [هاء] أو [كاف] مثل ﴿طَلَّقتُكُنَّ﴾ و ﴿كَيدِكُنَّ﴾، ثم قال ابن الجزري: (وأحسب أنَّ الصواب تقييده بما كان بعد [هاء] كما مثَّلوا به، ولم أجدْ أحدًا مثل بغير ذلك، فإنْ نصَّ على غيره أحدٌ يوثق به رجعنا إليه، وإلَّا فالأمر كما ظهر لنا).

أقول: يُؤخذُ من كلامِ الحافظ أنَّه لم يجزم بالتقييد ، وَوَعَدَ بالبحث عمَّن يثقُ به، فإن تأكَّد له رجع عن التَّقييد.

ثمَّ ذكر في «تحبير التيسير» الَّذي هو أصل «الدُّرَّة» في هذه الرِّواية ليعقوب فقال ما نصُّه: ((«عليهنَّ، ومنهنَّ، وَمِنْ كَيْدِكُنَّ» على قَولِ عَامَّة أهل الْأَدَاء)).

أقول: فإذا جمعنا بين ما ذكره الحافظ في «النشر» وبين ما ذكره في «تحبير التيسير» في هذه الرواية تبين لن أنه وَجَدَ من يثقُ به في الوقف بالهاء في هذه الكلمة فقط في سورة يوسف بخلاف عنه، والإلحاق هو المشهور لأنه قول عامة أهل الأداء وهو المقدَّم في الأداء من «الدُّرَّة»، وعن غيرهم لا تلحق، إذن فيها روايتان: الإلحاق، وعدمه من «الدرة»، وقد ذكر ذلك العلامة السَّمنودي في «شرح الدرة».

وجاء في «الروض النضير» للمتولي في هذه الهاء ما نصه: (وزاد في «تحبيره» [الكاف]، ونقل نص «التحبير».

ثم قال المتولي بعده: (ويشهد له قول الأزميري في تحريره على النشر: [ومُثِّلَ فِي الْمُفْرَدَتَيْنِ -للداني وابن الفحام- بـ ﴿طَلَّقْكُنَّ﴾]).

وقال العلامة عثمان راضي السنطاوي في تحريره: [وَفِي كَيْدِكُنَّ الْخُلْفُ بِالنَّصِّ أُرْسِلا].

أقول: بعد الذي ذكرته عن الحافظ ابن الجزري والمتولي والأزميري وغيرهم من المحققين، نجد من يمنع الإقراء بهذه الرِّواية بحجة أنهم لم يقرءوا بها على شيوخهم، فهل نترك هذه النصوص المتعددة لمجرَّد الإخبار بعدم التلقي المحتمل للاعتراض ؟

وسبق أن قلنا: إنَّ الإقراء المخالف لما تضمنته الكتب الثلاثة فيه نقص وإخلال كما قرره العلماء.

والخلاصة:

أنه يجب الإقراء بزيادة هاء السكت فيما قبله هاء، وفي كلمة مِنْ كَيْدِكُنَّ﴾ (يوسف: ٢٨)، على قول عامة أهل الأداء من طريق الدرة والتحبير، وبزيادتها من طريق الطيبة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السَّبيل

أبو إياد الجزائري

الفرق بين القراءات والروايات والطرق والخلاف الواجب والجائز

اتفق علماء القراءات في هذا المقام على أن:

كل خلاف نسب لإمام من الأئمة العشرة، مما أجمع عليه الرواة، فهو قراءة.

وكل خلاف نسب للراوي عن الإمام، فهو رواية.

وكل خلاف نسب للآخذ عن الراوي، وإن سفل فهو طريق.

نحو: فتح الضاد في لفظ ﴿ضعف﴾ في سورة الروم، قراءة حمزة، ورواية شعبة، وطريق عبيد بن الصَّبَّاح عن حفص وهكذا.

وهذا هو الخلاف الواجب؛ فهو عين القراءات والروايات والطرق.

بمعنى أنَّ القارئ ملزم بالاتيان بجميعها، كسكت إدريس من طريق المَطَّوِّعيِّ وعدمه من طريق القطيعيِّ مثلا، فالقارئ ملزم بالاتيان بجميعها أثناء التلقيِّ، فلو أخلَّ بشيء منها كان نقصًا في روايته، وأجه البدل مع ذات الياء لورش، فهي طرق، وإن شاع التنعبير عنها بالأوجه تساهلا.

وأما الخلاف الجائز فهو خلاف الأوجه التي على سبيل التخيير والإباحة؛ كأوجه البسملة وأوجه الوقف على عارض السكون، فالقارئ مخيَّرٌ في الاتيان بأيِّ وجهٍ منها غير مُلزَمٍ بالتيان بها كلَّها، فلو أتى بوجهٍ واحدٍ أجزأه، ولا يُعتَبَرُ ذلك تقصيرًا منه ولا نقصًا في روايته، وهذه الأوجه الاختيارية لا يُقال لها قراءات ولا رِوايات ولا طُرُق، بل يُقال لها أوجه فقط بخلاف ما سبق.

هذا؛ ولمعرفة الخلاف الواجب فائدة مهمة، كما أشار إلى ذلك الشيخ الجمزوري في الفتح الرَّحماني، فبها يُتَوَصَّلُ إلى الجمع بين أقوال المصنفين ويعلم بها منشأ الخلاف ونوعه.

ومما سبق يتبيَّنُ لنا أنَّ اللَّذين يعترفون بجواز القراءة بسكت إدريس من طريق المَطَّوِّعيِّ مثلا، ويمتنعون عن تعليمه للقراء في الدُّرَّةِ، بحجة أنهم لم يقرءوا به على شيخهم، فإقراؤهم فيه نقصٌ وإخلالٌ لأنهم ملزمون بالاتيان به، والله أعلم.

إزالة الشُّبهة

يقول بعض المنتسبين للقراءات: هل كانت العرب تقول "إنَّ محمَّدًا قائمٌ" بعنة النون والميم المشدَّدتين، وتنوين "محمدًا"، ومدِّ "قائم" ؟.

نقول: الجواب على ذلك تجده في شرح العلَّامة الأشموني على الألفية مع حواشيه، فقد ذكر الغنَّة وأحكام النون السَّاكنة ، بما يقرُبُ ممَّا ذكره علماء القراءات، والغنة لغة الحجازيين، ودهاقي العرب، وورد أنهم كانوا يترنمون بالغنة في كلامهم ، ومما لا شكَّ فيه، أنَّ القرآن نزل بلغة الحجازيين وقريش غالبًا، فرُوعِيَ جانب الغالب، فكانت الغنة في جميع حروف القرآن التي تُغنُّ، والنبيُّ ﷺ قرشيٌّ، وجُلُّ كبار الصَّحابة كذلك، ولولا أنَّ الغنَّة مأثورة عن العرب ما ذكرها أرباب اللغة والنحو والتَّصريف ، وما وردت في القرآن، إذ كُلُّ ما قُرِئَ به موجودٌ في اللُّغة ولا عكس؛ كما هو مقرر في محلِّه.

وكذلك يقال في وقف حمزة وهشام على الهمز بكل أنواع التخفيف التى وردت في الحرز، فلا غرابة فيها، ولا نستبعد القراءة بها فكُلُّها لغات للعرب نزل بها القرآن الكريم، وما علينا إلَّا أن نُسلِّمَ بها، ونعتقد صحَّتها وتواترها في جملتها وجزئيَّاتها، وندفع الشَّكَّ والشُّبهة في قراءات القرآن وتجويده، وذلك بالرُّجوع إلى كتب اللغة، ولهجات العرب.

ومن المعلوم أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يُرتِّلُ القرآن كما أنزل في صلاته وخطبته وسائر شئونه، وكان جبريلُ يعارضه به في رمضان من كُلِّ سنة، فلمَّا كان العام الَّذي توفِّيَ فيه عارضه بالقرآن مرَّتين ليعلِّمه أصول التجويد، والتلاوة الصَّحيحة، ولِأُمور لا نُطيل بذكر بعضها.

والله الموفق والهادي إلى سواء السَّبيل

الخاتمة

هذا آخر ما يسَّر الله لي جمعه في هذه الصفحات، وقد حاولت جهدي أن يكون ما تعرَّضتُ له من موضوعات مُوَثَّقًا بأقوال العلماء المذكورة في أمَّهات الكتب، وما تلقيته عن شيوخي، لاعتقادي أنَّ الكلام في قراءات القرآن لا مجال للرأي فيها لثبوتها بالرواية، وأرجو أن أكون قد وُفِّقتُ في إجابة بعض الطلاب الذين كانت أسئلتهم سببا في تأليف هذه الرسالة ، وأعنت طلاب هذا الفنِّ الراغبين في التوسع على العودة إلى المصادر والأمهات فيما حوته هذه الرسالة من موضوعات عملا بقول الله عز وجل ﴿لتبيننه للناس ولا تكتمونه﴾، كما أرجو ممن يطلع عليها ممن يشتغلون بالإقراء أن يكون منصفًا فيعتمد على ما يظهر له فيها أنه الحقُّ، وأن يُصلح ما فيها من خطإٍ أو نقصٍ، فالكمال لله وحده.

والله أسأل أن يجعل القرآن حجة لنا، ولا يجعله حجة علينا، وأن يرزقنا تلاوته أناء الليل وأطراف النهار على النحو الذي يرضيه عنَّا ، اللَّهُمَّ انفعنا بما علَّمتنا، وعلِّمنا ما ينفعنا، اللَّهُمَّ ارزقنا فهمًا لشريعتك، وحفظًا لكتابك، وقيامًا به عملا وعلمًا، وتلاوة وتدبرًا، وذرية صالحة برحمتك يا أرحم الراحمين.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله رب العالمين.

وكان الانتهاء من هذه الرسالة ليلة الجمعة لخمس وعشرين من جمادى الأولى سنة ١٤١٣ هـ، والموافق للتاسع عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٩٢ م ، بالمدينة المنورة، أسأل الله أن ينفع بها كل من قرأها وأن يجعلها في ميزان عملي يوم القيامة إنه سميع مجيب.

خادم القرآن: أبو طارق

عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى

أبو إياد العبادي

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
التحريرات: تعريفها ؛ نشأتها ؛ وأهميتها بالنسبة للقراءات	٣
▪ تمهيد	٣
▪ تعريف علم التحرير	٥
▪ نشأة علم التحريرات	٧
▪ المراد بطرق القراءات وسبب تعددها	١١
▪ "سبب تعدد هذه الطرق	١٢
▪ فائدة فيما يتعلق بطرق القراء العشرة في كتب التفسير وغيرها	١٥
▪ التحريرات ليست اختيارات للمصنفين فيها	١٧
▪ تعريف الاختيار	١٩
▪ القراءات في العهد النبوي	٢٠
▪ القراءات في عهد الصحابة وقبل المصاحف العثمانية	٢٢
▪ القراءة بعد كتابة المصاحف.	٢٣
▪ قراءة الأئمة المشهورين.	٢٤
▪ اختيار القراء العشرة وسببه.	٢٥
▪ القراءات العشر ليست آحاد.	٢٦
▪ فترة ما بعد اختيار القراء العشرة ، (فترة التدوين في القراءات)	٢٨
▪ نوع الخلاف بين المحررين وحرصهم على التحرير والإتقان.	٣٢
▪ من هم العلماء اللذين حرروا طيبة النشر وما منهجهم؟	٣٢
▪ التدوين في التحريرات.	٣٧
▪ أول من دون في التحرير.	٣٨
▪ نماذج من عمل المحررين	٣٩
○ **المسألة الأولى**: اجتماع البدل مع ذات الياء.	٤٠
○ **المسألة الثانية**: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ).	٤٢
○ **المسألة الثالثة**: سكت إدريس من الدرة.	٤٣
○ **المسألة الرابعة**: إلحاق هاء السَّكت في (كَيدِكُنَّ) وقفًا ليعقوب.	٥٢
▪ الفرق بين القراءات والروايات والطرق والخلاف الواجب والجائز.	٥٣
▪ الخاتمة	٥٣

أبو إياد الغرياوي